

أثر الاحتيال على جودة القوائم المالية في الشركات المساهمة

The impact of fraud on the quality of financial statements in joint stock

companies

مشروع تخرج

إعداد:

محمد علي الخلب

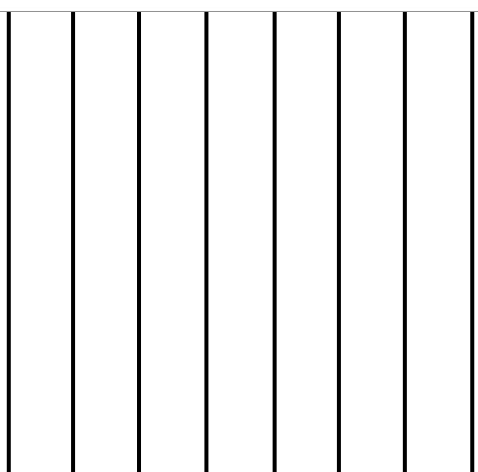
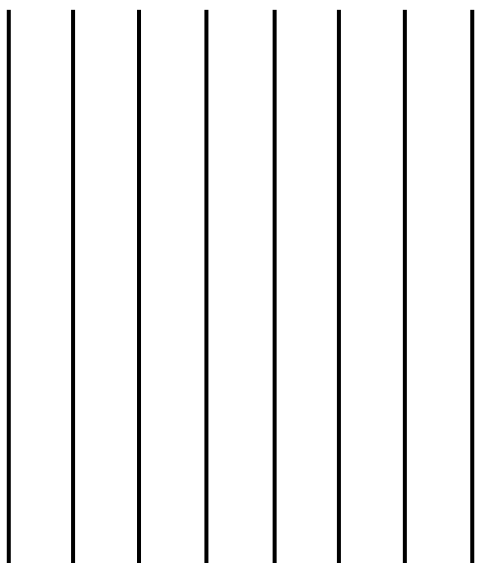
أشواق حسن المسعودي

أمل فهد العنزي

إشراف

د. الفصيل عبد الحميد محمد حسن

2024-1445



إهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولنا أن نتخطاها بثبات بفضل من الله ومنه.

إلى أبويننا وإخوتنا وأصدقائنا، فلقد كنتم بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.

ولا ينبغي أن ننسى أساتذتنا ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتنا ومدنا بالمعلومات القيمة..

نهدي لكم مشروع تخرجنا،،،

نسأل المولى - عز وجل - أن يطيل في أعماركم، ويرزقكم بالخيرات.

الفهرس

- 6 - المقدمة
- 7 - الفصل الأول: القوائم المالية.....
- 7 - المبحث الأول: مفهوم وأنواع القوائم المالية.....
- 8 - أهداف القوائم المالية:.....
- 7 - أنواع القوائم المالية:.....
- 10 - المعادلة المحاسبية.....
- 12 - مستخدمي القوائم المالية.....
- 13 - الهدف من التقارير المالية.....
- 15 - المبحث الثاني: حدود وعناصر القوائم المالية.....
- 16 - حدود القوائم المالية:.....
- 18 - عناصر القوائم المالية:.....
- 20 - قواعد سلوك مهنة المحاسبة وأدائها:.....
- 23 - الفصل الثاني: الاحتيال.....
- 23 - المبحث الأول: مفهوم وأنواع النصب والاحتيال.....
- 24 - مفهوم الاحتيال:.....
- 26 - أنواع الاحتيال.....
- 28 - خصائص جريمة النصب والاحتيال:.....
- 29 - المبحث الثاني: مثلث الاحتيال.....
- 32 - المبحث الثالث: مؤشرات الاحتيال وكيفية كشفه.....

- 33 -	مؤشرات الاحتيال.....
- 35 -	منع وكشف الاحتيال
- 37 -	الأدوار والمسؤوليات في منع واكتشاف الاحتيال.....
- 39 -	المبحث الرابع: الاحتيال والتلاعب المحاسبي.....
- 40 -	مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي
- 43 -	أهداف الغش والتلاعب المحاسبي
- 45 -	أساليب الغش والتلاعب المحاسبي
- 46 -	أنواع وأساليب الغش والتلاعب المحاسبي:
- 52 -	المبحث الخامس: صور الاحتيالات في القوائم المالية
- 53 -	الاحتيالات في الإيرادات والمصروفات:
- 65 -	المبحث السادس: المحاسبة القضائية.....
- 70 -	المبحث السابع: الآثار السلبية الناتجة من النصب والاحتيال
- 73 -	الفصل الثالث: أثر الاحتيالات في الشركات المساهمة.....
- 73 -	المبحث الأول: الشركات المساهمة
- 74 -	أنواع الشركات و أقسامها:.....
- 80 -	المبحث الثاني: أثر الغش والتلاعب على القوائم المالية.....
- 85 -	الاستبيان.....
	الخاتمة
- 87 -	
- 93 -	وأما عن نتائج البحث:.....

- 93 -	التوصيات:
- 95 -	فهرس المصادر والمراجع
- 98 -	الملاحق

المقدمة

Introduction

مهنة المحاسبة تتأثر وتؤثر بالبيئة المحيطة بها بشكل كبير جداً، إذ أنها تشكل العمود الفقري لأي منشأة تعمل بها، حيث يتركز دورها الأساسي بتحويل واقع الأمور وتسجيلها بشكل رقمي ضمن نظام تستخدم مخرجاته بشكل أساسي من قبل أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لوجهة نظر كل منهم، فإذا كانت مخرجات النظام المحاسبي تتمتع بالشفافية وصدق التعبير وتتوافر فيها الخصائص النوعية التي ينبغي أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية ستكون القرارات التي تبني عليها قرارات رشيدة وإلا فإن العكس صحيح وقد تسبب مشاكل في غاية الخطورة.

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون والسياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أصبحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها.

إذ ترتب على كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وخاصة الشركات المساهمة وفي حال تعذر قيام المراجع بالمراجعة التفصيلية على ذلك تحولت عملية المراجعة بالكامل إلى مراجعة اختبارية وهذا هو السائد في العمل الميداني الآن، كما ترتب على ذلك عدم إمكانية اعتبار مراجع الحسابات مسؤولاً عن عدم اكتشاف الاحتيال والاختلاس محكم التدبير، بشرط أن يكون قد اتخذ في عمله عناية فائقة من حيث عدم التقصير في فحص الأنظمة الداخلية والرقابية وفي تحديد كمية الاختبارات اللازمة وفي تنفيذ عملية المراجعة نفسها.

تعتبر قضية الاحتيال والتلاعب من أكثر القضايا إثارة للجدل والضغط التي تواجهها مهنة المراجعة في معظم دول العالم ومن أهم العوامل المسببة في تحديد مصداقية القوائم المالية وقد أعتبر الاحتيال أهم تهديداً تواجهه شركات الأعمال في الوقت الحاضر، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث محاولاً لوضع حلول واقتراحات لمشكلة الاحتيالات في القوائم المالية وأثرها في الشركات المساهمة.

الفصل الأول: القوائم المالية

المبحث الأول: مفهوم وأنواع القوائم المالية

Chapter one: Financial Statements

First topic: The concept and types of financial statements

مفهوم وأنواع القوائم المالية The concept and types of financial statements

أ. مفهوم القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية، الذي يعتمد عليه الكثير من المستخدمين وتعتبر إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إعدادها، فيجب أن تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين حيث تقوم الإدارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية.

ب. أهداف القوائم المالية:

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات بهدف اتخاذ قرارات رشيدة، وتقوم المنشآت بتقديم المعلومات المحاسبية عن طريق إعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية التي تستفيد منها الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية والمهتمين بنتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، كالمديرين والمستثمرين والدائنين. وتعتبر القوائم المالية المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبة المالية والوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية عن نتائج الأحداث الاقتصادية التي حدثت في المنشأة خلال فترة ما، ووفقاً لمعايير المحاسبة، فإنه يمكن تحديد أهداف القوائم المالية ذات الغرض العام والمعلومات التي يجب أن تحتوي عليها في النقاط الآتية:

1. تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين كحاجة المستفيدين الخارجيين إلى معلومات تساعد في تقييم قدرة المنشأة في المستقبل على توليد تدفق نقدي كاف
2. القياس الدوري لدخل المنشأة بما يساهم في تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل وتحويله إلى تدفق نقدي في المستقبل، مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية العامة وظروف العرض والطلب، وما إلى ذلك من عوامل
3. تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي: ويعد اتباع مبدأ الاستحقاق أساساً لقياس الدخل الدوري وأكثر فائدة في تقييم التدفقات النقدية من اتباع الأساس النقدي لهذا الغرض

4. تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها، وينبغي أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن

أصول المنشأة وخصومها وحقوق أصحاب رأسمالها

5. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية: تساعد على تقييم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها

وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال.¹

ج. أنواع القوائم المالية:

عادة ما تقوم الشركات بإعداد أربعة أنواع من القوائم المالية وهي:

1) قائمة المركز المالي: Statement of financial position

"تعتبر قائمة المركز المالي عن الوضع المالي للمنشأة وأرصدها في لحظة معينة، ومن الصعب أن نقول أنها تعرض المركز المالي الحقيقي تماما للمنشأة، ولكنها تفترض توقف العمل في لحظة ما، لذلك يطلق عليها البعض قائمة الأرصدة، حيث تعطي قائمة المركز المالي معلومات عن أصول الشركة وما تملكه من موجودات، ومصادر تلك الأصول التي تتكون من شقين، الشق الأول يتمثل في الالتزامات أو المديونيات التي تلتزم بها المنشأة للغير والشق الثاني يتمثل في حقوق الملكية التي تمثل مستحقات المالك بعد سداد التزامات.

وعلى ذلك تشتمل قائمة المركز المالي على ثلاثة عناصر أساسية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، فمجموع الأصول يجب أن يساوي مجموع الالتزامات وحقوق الملكية.

يعرض الشكل ١-١ في الملاحق قائمة المركز المالي للمنشآت الشهد في 30 رمضان 1433هـ، حيث:

- تظهر عناصر الأصول أولا في مجموع 38,300 ريال
- تظهر عناصر الالتزامات برصيد 3,200 ريال، وحقوق الملكية بقيمة 35,100 ريال
- يظهر مجموع عناصر الالتزامات وحقوق الملكية بقيمة 38,300 ريال (تساوي مجموع عناصر الأصول).²

¹ مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، وليد محمد الشيباني، العبيكان، 2014

² المرجع السابق رقم 1

(2) قائمة الدخل: Income statement

واحدة من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها أي شركة هي معرفة نتيجة نشاطها من ربح أو خسارة خلال مدة زمنية معينة، وتوفر قائمة الدخل كشف بإيرادات الشركة التي حققتها خلال هذه المدة، ومقابلتها بالمصروفات التي تحملتها لتحقيق الإيرادات للوصول إلى صافي الدخل من ربح أو خسارة.

يعرض الشكل ٢-١ في الملاحق قائمة الدخل لمنشأة الشهد عن الفترة المنتهية في 30 رمضان 1433 هـ، حيث:

- تظهر عناصر الإيرادات التي حققتها المنشأة خلال الفترة بمبلغ 14,000 ريال
- تم مقابلة عناصر الإيرادات بعناصر المصروفات التي تحملتها المنشأة خلال الفترة نفسها والتي بلغت 3,900 ريال
- بلغ صافي الربح 10,100 ريال نتيجة زيادة الإيرادات عن المصروفات، أما صافي الخسارة فيحدث عند زيادة المصروفات على الإيرادات.³

(3) قائمة التدفقات النقدية: Statement of cash flow

تعرض قائمة التدفق النقدي بشكل تفصيلي حركة النقدية وحجم تدفقات النقدية الداخلة (المتحصلات النقدية) وتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات النقدية) عن فترة معينة، فهي تعرض الأثر النقدي لأنشطة المنشأة المختلفة (التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية) التي قامت بها خلال هذه الفترة من حيث كونه تدفقا داخلا أو تدفقا خارجا، وترجع أهمية قائمة التدفقات النقدية لأنها تقدم معلومات مفيدة تساعد الإدارة على معرفة مواطن القوة والضعف من حيث توليد النقدية وإدارتها، والوفاء بالالتزامات، وتمويل التوسعات.

³ المرجع السابق رقم 1

تعرض قائمة تدفقات النقدية (1) الأثر النقدي لأنشطة المنشأة التشغيلية. (2) الأثر النقدي لأنشطة المنشأة الاستثمارية. (3) الأثر النقدي لأنشطة المنشأة المالية. (4) مجمل الأثر النقدي لأنشطة المنشأة الثلاثة خلال الفترة. (5) رصيد حساب النقدية في نهاية الفترة.

يعرض الشكل ١-٣ في الملاحق قائمة التدفقات النقدية لمنشأة الشهد عن الفترة المنتهية في 30 رمضان 1433 هـ حيث:

- يظهر الأثر النقدي لأنشطة المنشأة التشغيلية بمبلغ 5,500 ريال
- يظهر الأثر النقدي لأنشطة المنشأة الاستثمارية بمبلغ 10,000 ريال
- يظهر الأثر النقدي لأنشطة المنشأة التمويلية بمبلغ 25,000 ريال
- يظهر مجمل الأثر النقدي لي أنشطة المنشأة الثلاثة خلال الفترة بمبلغ 20,500 ريال
- يضاف إلى مجمل الأثر النقدي لأنشطة المنشأة الثلاثة رصيد النقدية في بداية الفترة (صفر)، ومن ثم يظهر رصيد النقدية في نهاية الفترة بمبلغ 20,500 ريال، وهو الرصيد الظاهر في قائمة المركز المالي أيضاً.⁴

4) قائمة التغيرات في حقوق الملكية: Statement of changes in shareholder's equity

تعرض هذه القائمة التغيرات التي طرأت على عناصر حقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة المالية، بمعنى انه يتم اعدادها عن تلك المدة الزمنية التي تغطيها قائمة الدخل، وتختلف عناصر حقوق الملكية باختلاف نوع الوحدة الاقتصادية (المنشأة الفردية، شركات الأشخاص، وشركات الأموال)، وتحتوي قائمة حقوق الملكية على رصيد رأس المال أول المدة، ثم يضاف إليه الاستثمارات الإضافية من صاحب المنشأة، وكذلك يضاف إليه صافي الربح الذي يتحقق خلال الفترة (إن وجد)، ويخصم من مجموع هذه العناصر قيمة مسحوبات المالك، وكذلك صافي الخسارة إذا تحققت خلال الفترة، ويمثل الناتج رصيد رأس مال المنشأة في نهاية المدة.

⁴ المرجع السابق رقم 1

يعرض الشكل ٤-١ في الملاحق قائمة التغيير في حقوق الملكية للمنشآت الشاهد عن الفترة المنتهية في 30 رمضان 1433

هـ، حيث:

- تظهر حقوق الملكية أول الفترة رصيد صفر
- تم إضافة رأس مال المنشأة استثمارات المالك في رصيد 30,000 ريال
- تم إضافة صافي الربح الذي تحققه خلال الفترة بقيمة 10,100 ريال
- تخصم مسحوبات المالك بقيمة 5000 ريال
- يظهر رصيد حقوق الملكية بقيمة 35,100 ريال.

يمكن القول أن كل القوائم المالية ذات أهمية لصانع القرار، فقائمة المركز المالي تبين حجم النسبة للأصول والخصوم، وأن قسم حقوق الملكية يوضح عدد الأسهم المتداولة وما عدد الأسهم المصرح بها لتلك الشركة (أي المسموح لها في إصدارها، ولكنها حتى الآن لم تطرح للتداول)، بينما قائمة الدخل توضح صافي المبيعات، ومجمل الربح، والدخل التشغيل، وكل هذه المعلومات مهمة ليس فقط للسنة الحالية، بل أيضا للسنوات السابقة، وذلك لتحديد اتجاه الأرباح، وتوضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية مقدار توزيعات الأرباح، وأن قائمة تدفقات النقدية توضح مصادر استخدامات التدفقات النقدية لكل من الأنشطة الثلاث الرئيسية (تشغيلي- استثماري- تمويلي).⁵

د. المعادلة المحاسبية

المعادلة المحاسبية هي الأساس لنظام المحاسبة بأكمله:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

- يشير الجانب الأيمن من المعادلة المحاسبية إلى أصول الشركة.

يجب أن تظهر تلك العناصر التي تمثل موارد اقتصادية قيمة والتي ستوفر فائدة مستقبلية للشركة على الجانب

الأيمن من المعادلة.

⁵ المرجع السابق رقم 1

• يشير الجانب الأيسر من المعادلة إلى الجهة التي قدمت هذه الأصول أو التي لديها مطالبة بها، بعض الأصول قدمها الدائنون ولديهم مطالبة بها.

على سبيل المثال، إذا كان لدى الشركة شاحنة توصيل، فإن التاجر الذي قدم الشاحنة للشركة لديه مطالبة بالأصول حتى يتم الدفع للتاجر، ستظهر شاحنة التوصيل على الجانب الأيمن من المعادلة كأصل للشركة؛ لتظهر مسؤولية الشركة تجاه التاجر على الجانب الأيسر من المعادلة، يتم توفير الأصول الأخرى من قبل مالكي الأعمال، ويتم تمثيل مطالباتهم بهذه الأصول بجزء من الجانب الأيسر من المعادلة يسمى حقوق الملكية.⁶

يستخدم مصطلح حقوق المساهمين للإشارة إلى حقوق ملكية الشركة، حقوق المساهمين هي الفرق بين أصول الشركة والتزاماتها، أي بعد طرح المبالغ المستحقة لأصحاب السندات والبنوك والموردين والدائنين الآخرين من الأصول، يكون المبلغ المتبقي هو حقوق المساهمين، أو مقدار الفائدة أو المطالبة التي يمتلكها الملاك على الأصول خارج الشركة.

تنشأ حقوق المساهمين بطريقتين مختلفتين:

1. يتم إنشاؤها عندما تقوم الشركة بإصدار أسهم إلى مستثمر، حيث تمثل المبالغ التي ساهم بها الملاك للشركة
2. بصفتهم مالكي أسهم في شركة، فإن حملة الأسهم لديهم مطالبة بأصول الشركة عندما تكون مربحة، تمثل الأرباح المحتجزة مطالبات المالكين بأصول الشركة والنتيجة عن أرباحها التي لم يتم دفعها في توزيعات الأرباح، وهي الأرباح المتراكمة أو المحتجزة من قبل الشركة.⁷

⁶ Gary Porter and Curtis Norton, Financial Accounting-The impact on Decision Makers, 2nd edition

⁷ المرجع السابق رقم 6

هـ. مستخدمي القوائم المالية

يمكن لصناع القرار الحصول على المعلومات الصحيحة من مهنة المحاسبة لمساعدتهم على اتخاذ أفضل الأحكام الممكنة، وهناك فئتان أساسيتان من صانعي القرار أو المستهلكين لهذه البيانات المالية: المستخدمون الخارجيون والمستخدمون الداخليون.

1 . المستخدمون الخارجيون

هم أفراد ومؤسسات من خارج المنشأة تربطهم بها علاقة غير مباشرة بتنظيم إدارة أعمال المنشأة، ولكنهم في حاجة إلى المعلومات المالية لاتخاذ قرارات عدة، كالاستثمار ووضع شروط الائتمان وغيرها، ومن الأطراف الخارجية أو المستخدمين الخارجيين ما يأتي:

المستثمرون (الملاك): وهم في حاجة إلى المعلومات المالية لاتخاذ قرارات تتعلق بشراء الأسهم أو بيعها أو الاحتفاظ بها، على سبيل المثال يريد مساهمو منشأة الشهد معرفة إذا كانت الشركة تحقق أرباحاً مرضية مقارنة بشركة لها النشاط نفسه.

الدائنون (البنوك والموردون): وهم في حاجة إلى المعلومات المالية والمحاسبة لاتخاذ قرارات تتعلق بتقييم مدى الخطر الناتج عن منح الائتمان أو الاقتراض، وذلك لمعرفة إذا كانت المنشأة قادر على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها أم لا.

هناك مستخدمون خارجيون آخرون للمعلومات المحاسبية، مثل الجهات الحكومية (التي تهتم بمعرفة ما إذا كانت المنشأة ملتزمة بالأنظمة أم لا)، بشكل عام تقوم المحاسبة المالية في خدمة جميع المستخدمين الخارجيين، سواء أكانوا مستثمرين، أم دائنين، أم مستخدمي آخرين للتقارير المالية.⁸

⁸ المرجع السابق رقم 1

2 . المستخدمون الداخليون

وهم الأفراد العاملون داخل المنشأة الذي يقع على عاتقهم تخطيط وتنظيم وإدارة ورقابة أعمال المنشأة بشكل مباشر، فعلى سبيل المثال تحتاج الإدارة العليا بشركة الشهد إلى المعلومات المحاسبية لمعرفة خطوط الإنتاج الأكثر ربحية وخطوط الإنتاج الأقل ربحية والتي قد تحتاج الشركة إلى إيقافها، كذلك يحتاج المدير المالي للشركة إلى المعلومات المحاسبية لمعرفة مدى السيولة وقدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل إضافة إلى توزيع الأرباح، وأيضا يحتاج مدير الموارد البشرية للمعلومات المحاسبية لمعرفة قدرة الشركة على زيادة رواتب الموظفين في المستقبل، وتقوم المحاسبة الإدارية في توفير مثل هذه المعلومات من خلال تقارير داخلية تساهم في عملية اتخاذ القرارات.⁹

و. الهدف من التقارير المالية

ما هو الهدف أو الغرض من إعداد التقارير المالية؟

الهدف من إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام هو توفير معلومات مالية حول الكيان الذي يعد التقرير مفيدا للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين، والدائنين الآخرين في القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للكيان، وتتضمن هذه القرارات الشراء، أو البيع، أو الاحتفاظ بأسهم وأدوات الدين، وتقديم أو تسوية القروض وغيرها من أشكال الائتمان، قد تكون المعلومات المفيدة في اتخاذ القرار لمقدمي رأس المال (المستثمرين) مفيدة أيضا لمستخدمي التقارير المالية الآخرين الذين ليسوا مستثمرين.¹⁰

ز. البيانات المالية ذات الغرض العام

توفر البيانات المالية للأغراض العامة معلومات التقارير المالية لمجموعة متنوعة من المستخدمين.

على سبيل المثال، عندما تصدر شركة "هرشي" بياناتها المالية، فإن هذه البيانات تساعد المساهمين والدائنين والموردين والموظفين والمنظمين على فهم أفضل لمركزها المالي والأداء المرتبط به، يحتاج مستخدمو "هرشي" إلى هذا النوع من المعلومات لاتخاذ قرارات فعالة، لتكون فعالة من حيث التكلفة في توفير هذه المعلومات، فإن البيانات المالية

⁹ المرجع السابق رقم 1

¹⁰ Intermediate Accounting IFRS Edition, Donald E. Kieso PHD, CPA, John Wiley & Sons, Inc., 2018

ذات الغرض العام هي الأكثر ملاءمة، بمعنى آخر توفر البيانات المالية ذات الأغراض العامة أقل تكلفة ممكنة للمعلومات الأكثر فائدة.¹¹

¹¹ المرجع السابق رقم 10

الفصل الثاني: القوائم المالية

المبحث الثاني: حدود وعناصر القوائم المالية

Chapter two: Financial Statements

Second topic: The limitations and elements of the financial statements

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة والأطراف المهتمة بالمنشأة، إلا أنه يوجد بعض القيود التي يجب أن يراعيها مستخدمو القوائم المالية عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة بها، ومن أهم هذه القيود والحدود ما يلي:

(1) افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد: يتم إعداد القوائم المالية وفقا لفرض أساسي، وهو إمكانية

قياس كل المعاملات الاقتصادية بوحدة النقد وأن قيمة وحدة النقد تظل ثابتة عبر الزمن بالرغم من تغير قيمتها

بسبب تغير الأسعار؛ مما يحد من أهمية القوائم المالية خاصة مع وجود ظاهرة التضخم ووجوب تعديل هذه

القوائم المالية لتعكس هذه التغيرات

(2) التكلفة التاريخية: تعد القوائم المالية وفقا للتكلفة التاريخية حيث يتم تسجيل الأحداث والعمليات التي تتم

خلال الفترة وفقا لتكلفتها ولا يؤخذ سعر السوق في الاعتبار في الفترات التالية، وإنما تظل مسجلة بتكلفتها

التاريخية دون تعديلها مما يعد أحد الحدود والقيود المفروضة على مستخدمي القوائم المالية

(3) البنود التي لا تسجل محاسبيا: يوجد بعض البنود التي لا يسجلها النظام المحاسبي بالرغم من أنها تمثل

عوامل مهمة لنجاح المنشأة مثل الموارد البشرية والتي لا تظهر في ميزانية المنشأة بالرغم من أنها تعتبر في بعض

الأحيان من أهم أصول المنشأة، حيث تلتزم القوائم المالية في تلك البنود التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة

تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

(4) مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية: من المرونة المتاحة للإدارة في الاختيار بين بدائل القياس

والتقييم المحاسبي تؤدي إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات

والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمنشأة، فالإدارة هي المسؤول الأول عن التغيرات

المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية وهذا يعطي

الإدارة المرونة الكافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كزيادة الأرباح مثلا، إلا أنه يحد

من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرقام المحاسبية مدى وجود معايير المحاسبية ملزمة ومدى كفاءة الأسواق المالية ومدى توافر الوعي لدى المستثمرين

(5) الحكم والتقدير الشخصي: يوجد العديد من البنود التي تخضع للحكم والتقدير الشخصي للمحاسبين إلا

أنهم يجب أن يراعوا الموضوعية أي البعد عن التحيز عند إعداد هذه التقديرات الخاصة في بعض عناصر القوائم المالية مثل تقدير العمر الإنتاجية للأصول الثابتة وإهلاكها، فالمعلومات الموضوعية مبنية على الوقائع والأدلة هي معلومات موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين

(6) الحيطة والحذر (التحفظ): يرجع المحاسبون في الظروف التي تتسم بعدم التأكد إلى اتباع الحيطة والحذر

في المعالجة المحاسبية حيث يتم ما يلي:

- اختيار أقل قيمة ممكن للأصول، حيث يتم تسعير بضاعة آخر المدة على أساس السوق أو التكلفة أيهما أقل
- تقييم الالتزامات بأعلى قيمة متوقعة، وعليه يتم إظهار الالتزامات المتوقعة والممكن تقدير قيمتها بشكل معقول وعدم الانتظار حتى تحدث هذه الالتزامات
- تأجيل الاعتراف بالإيرادات والمكاسب حتى تتحقق، أي عدم الأخذ في الاعتبار الإيرادات أو المكاسب المحتملة والتي لم تحصل بعد
- الأخذ في الاعتبار أية مصروفات أو خسائر قد تحدث في المستقبل نتيجة أحداث وعمليات الفترة المالية الحالية.

وبالرغم من أن الأنشطة المالية والاقتصادية محاطة بعدم التأكد إلى أنه يجب تطبيق مفهوم الحيطة والحذر في الحالات الضرورية التي تستدعي ذلك، وعلى مستخدمي القوائم المالية تقدير المعلومات الصحيحة التي تم نشرها دون تحفظ فذلك أفضل من نشر معلومات متحفظة دون سبب مقنع وقد تؤدي إلى التضليل وعدم التطابق مع الواقع، مما قد يؤدي إلى سوء تقدير الدخل وسوء تقييم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، كما أن تحديد البنود التي تستحق التحفظ يخضع للحكم الشخصي للمحاسبين وينتج عن التطبيق المتعسف لمفهوم الحيطة والحذر أن يظهر صافي الدخل بأقل من قيمته

الحقيقية وبالتالي قد تظهر المنشأ على أنها غير ناجحة في أعمالها مما يؤدي إلى انخفاض قيمة أسهمها في السوق وانخفاض حصص المساهمين في الأرباح¹².

ب. عناصر القوائم المالية: The elements of the financial statements

توضح القوائم المالية الآثار المالية في العمليات والأحداث وتعمل على تجميعها وتصنيفها وفقا لخصائصها الاقتصادية واصطلاح على تسمية هذه التصنيفات لعناصر القوائم المالية؛ لذلك كان لابد من وضع تعريف لكل عنصر من عناصر القوائم المالية بحيث يكون أساسا واضحا للتمييز بين البنود التي تقع في نطاق هذا العنصر والبنود التي تخرج عن نطاقه، حيث يعتبر تصنيف العناصر الأساسية للقوائم المالية خطوة مهمة لتحديد مكونات القوائم المالية واستبعاد البنود التي تفتقر إلى خصائص هذه العناصر من القوائم المالية، وتنقسم عناصر القوائم المالية إلى ما يلي:

(1) الأصول:

تمثل الأصول مجموعة الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المنشأة من أجل القيام بأنشطتها الإنتاجية والتشغيلية للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية، وغالبا ما تكون هذه المنافع في صورة تدفقات نقدية داخله، وتلك الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المنشأة تقوم باستخدامها في أنشطتها المختلفة، وتساعد على تزويد المنشأة بخدمات ومنافع مستقبلية. وتنقسم الأصول إلى:

1. أصول متداولة أو قصيرة الأجل: وهي الأصول التي يتم تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال سنة واحدة من تاريخ قائمة المركز المالي مثل المخزون والمدينين
2. أصول ثابتة: وهي الأصول التي تمتلكها المنشأة بغرض استخدامها في تشغيل أعمال المنشأة وليس لغرض بيعها، وعادة ما يكون عمرها الإنتاجي أكثر من سنة، مثل الأراضي والمباني التي تعتبر أصولا ملموسة أي لها وجود كيان مادي ملموس
3. أصول غير ملموسة: وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس، ولكن لها قيمة مثل شهرة المحل والعلامات التجارية وبراءات الاختراع.

¹² اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، د. سامح رضا، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010

(2) الالتزامات (الخصوم):

تمثل كل التزامات المنشأة تجاه غيرها، الدائنين والموردين، وتلتزم المنشأة بسداد تلك الديون للغير في مواعيد استحقاقها.

وتنقسم الالتزامات إلى:

1. التزامات قصيرة الأجل: مثل الدائنين، وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل، وغالبا ما يتم سدادها خلال

سنة واحدة

2. التزامات طويلة الأجل: مثل السندات، والقروض طويلة الأجل، حيث يتم سدادها على فترة طويلة.

(3) حقوق الملكية:

وهو حق مالك المنشأة في أصول المنشأة المتبقية بعد الوفاء بالتزاماتها، وهي تساوي مجموع الأصول مخصص منها مجموع

الالتزامات؛ هذا ينطبق على جميع منشآت الأعمال، إذ أن الباقي من موارد المنشأة بعد الوفاء بالتزاماتها للغير يمثل حقوق

الملكية (صافي الأصول).

حقوق الملكية في المؤسسات أو شركات الأشخاص تزداد عن طريق استثمارات المالك والإيرادات والمكاسب فاستثمارات

المالك تتمثل في الأصول التي يقوم المالك بتقديمها إلى المنشأة دون مقابل مباشر كالنقد مثلا، وهذه الاستثمارات تعد زيادة

في حقوق الملكية، وتمثل رأس مال المالك، أما الإيرادات فهي مجمل الزيادة في حقوق الملكية الناتجة عن مزاوله المنشأة

نشاطها الرئيس بهدف تحقيق أرباح، وبشكل عام فإن الإيرادات تؤدي إلى زيادة في أحد الأصول أو نقص في أحد الخصوم

أو بهما معا، نتيجة بيع السلع وتقديم الخدمات أو نتيجة من مزاوله المنشأة النشاط الرئيس بهدف تحقيق أرباح.

في المقابل، فإن حقوق الملكية في المؤسسات أو شركات الأشخاص أو شركات الأموال تنقص عن طريق مسحوبات المالك

أو عن طريق توزيعات أرباح أو عن طريق المصروفات والخسائر، فمسحوبات المالك هي أصول خاصة بالمنشأة قام مالكيها

بسحبها أو سحب جزء منها للاستخدام الشخصي، كالنقدية أو المخزون، فجميع المسحوبات من قبل المالك تجمع وتوضح

في حساب خاص يسمى عادة حساب جاري المالك، مما يؤدي إلى إنقاص حقوق الملكية، أما توزيعات الأرباح تتم في شركات

الأموال من خلال الجمعية العمومية، ويكون تأثير الإعلان عن هذه التوزيعات انخفاض حقوق الملكية، وأما المصروفات

فهي مجمل النقص في حقوق الملكية الناتج عن مزاوله المنشأة نشاطها الرئيسي، فالمصروفات تؤدي إلى نقص في الأصول

أو زيادة في الخصوم أو بهما معا نتيجة الأنشطة الخاصة بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو نتيجة مزاولة المنشأة لنشاطها الرئيسي بهدف تحقيق إيرادات، فالمصروفات تؤدي إلى إنقاص حقوق الملكية بشكل عام، ومن أمثلة هذه المصروفات: مصروف الرواتب والأجور، ومصروف الهاتف ومصاريف الشحن والإعلانات، ومصاريف الإيجار، وعادة ما تؤدي المصروفات إلى نقص في أحد الأصول كالنقدية أو زيادة في أحد الالتزامات كالدائنين¹³.

ج. قواعد سلوك مهنة المحاسبة وأدائها: Rules of conduct and ethics in accounting

تعد أخلاقيات المهنة نوع من السلوك الإنساني الذي حث عليه ديننا الحنيف، الذي نطبقه، ونتعامل به مع الآخرين في حياتنا اليومية، وإن المحاسبة تحكمها مجموعة من المعايير والقواعد المقبولة قبولاً عاماً.

إن آداب المهنة وأخلاقياتها مؤثرة في سلوك متخذ القرار، بحيث قد يكون القرار المتخذ موفق أو غير موفق، فعلى سبيل المثال إذا قرر بائع عدم اخبار العميل بوجود عيب أو خلل ما بالبضاعة، فإن ذلك يعد تصرف غير أخلاقي (غش)، وكذلك فإن مهنة المحاسبة تقدم التقارير المالية بشكل ملائم يعتمد عليها، حيث إنها تعد ركيزة أساسية لكل اقتصاد ناجح، فلا يتصور أن يقوم المستثمر بوضع أمواله في اقتصاد تنعدم في شركاته الشفافية والمصداقية فعلى سبيل المثال المستثمرون في سوق الأسهم السعودي يحتاجون إلى معرفة الأداء المالي لشركات الاتصالات، فكيف يكون ذلك؟ الوسيلة الأولى التي تكون متوافرة لهم هي الاطلاع على القوائم المالية المنشورة لشركات الاتصالات ومن ثم يقيمون الأداء المالي لتلك الشركات، لكن ماذا لو كانت إدارات شركات الاتصالات تتلاعب بأرقام القوائم المالية، ماذا سيحدث؟ بالطبع لن يستطيع المستثمرون المستقبليون الاعتماد على القوائم المالية المنشورة ومن ثم لن يدخل المستثمرون سوق الأسهم السعودي والذي سينعكس أثره على الاقتصاد السعودي بشكل سلبي، بمعنى أن المحاسبة تسهم بشكل فعال في توجيه الموارد المالية المتاحة في أي اقتصاد إلى المنشآت الأكثر ربحية وإنتاجية، ومن هنا تبرز أهمية التزام المحاسبين بقواعد سلوك المهنة وأدائها، فالمحاسبة هي التي تحكم على أعمال أي شخص بأنها صحيحة أو غير صحيحة، أخلاقية أو غير أخلاقية.

¹³ المرجع السابق رقم 1

ومن أمثلة أخلاقيات السوق المهني في مجال المحاسبة ما يأتي:

- يتحمل المحاسبون مسؤولية محددة ليس فقط تجاه العاملين والعملاء، بل أيضا تجاه المجتمع ككل من خلال إعداد التقارير المالية السليمة
- التزام المحاسبين بالموضوعية والأمانة عند تناول مشكلة ما
- التزام المراجعين بالاستقلالية وتجنب أي علاقات تؤدي إلى ازدواجية الرأي عند تناول المشكلة.

وقد أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قواعد آداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية بموجب قرار مجلس إدارتها رقم 5/3 بتاريخ 1415/4/27 هـ الموافق 1994/10/2 م. تضمنت هذه القواعد سبع عشرة قاعدة تمثل الإطار العام للسلوك المهني لممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة. إن مهنة المحاسبة تتأثر وتتأثر في جهات عديدة مهتمة في المهنة، ومنها على سبيل المثال:

- الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين:

وهي هيئة غير هادفة للربح تشرف عليها وزارة التجارة، تم إنشاؤها تطبيق نظام المحاسبين القانونيين الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/12 بتاريخ 1412/5/13 هـ الذي تضمنه في مادته التاسعة عشرة إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، تكون تابعة لوزارة التجارة، وتكون مهمتها النهوض في مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، وتتصف قرارات الهيئة، وما تصدره من معايير وقواعد بصفة الإلزام لكل ممارسي المهنة في المملكة وقد أصدرت الهيئة منذ إنشائها حتى الآن مجموعة من معايير المحاسبة تجاوزت العشرين معيارا وعددا من معايير المراجعة تجاوزت الخمسة عشر معيارا، إلى جانب إصدار بيان أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية والكثير من الآراء والتفسيرات وقواعد سلوك وآداب المهنة، وبرنامج مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة والمراجعة.

- هيئة السوق المالية:

هي جهة حكومية تتصف في قراراتها بقوة الإلزام للشركات المساهمة المتداولة أسهمها، وتتولى هذه الهيئة التنظيم والإشراف على عمليات تبادل الأسهم المدرجة، وتستطيع أن تلزم الشركات المسجلة في أي أمور تراها مناسبة.

- الجمعية السعودية للمحاسبة:

هي جهة منبثقة عن قسم المحاسبة بجامعة الملك سعود تسعى للارتقاء بالمهنة من خلال نشر الأبحاث والمؤلفات في مجال المحاسبة، وتصدر مجلة دورية متخصصة في بحوث المحاسبة بعنوان البحوث المحاسبية.

- الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين:

وهي جهة مستقلة غير هادفة للربح تتبع وزارة التجارة بموجب قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 1432/3/25 هـ، وتهدف الجمعية إلى تطوير مهنة المراجعة في المملكة، وهي من أهم أغراضها ما يأتي:

(1) توفير معايير مهنة المراجعة الداخلية قواعد وآداب المهنة والإرشادات المهنية الأخرى ذات الصلة بالمراجعة الداخلية.

(2) عقد الاختبارات المؤهلة للحصول على الشهادة المهنية في مجال المراجعة الداخلية.

وتهتم بتطوير ورعاية آليات الرقابة الداخلية والحوكمة في قطاع الأعمال، وتضع الأسس والقواعد لتطبيق مبادئ الكفاءة والفعالية في إدارة الأعمال¹⁴.

¹⁴ المرجع السابق رقم 1

الفصل الثاني: الاحتيال

المبحث الأول: مفهوم وأنواع النصب والاحتيال

Chapter two: Fraud

First topic: The concept and types of fraud

تنوعت وسائل هذا النوع من الجرائم، لكنها رغم اختلافها تتفق مع غيرها في الترمويه والخداع، ونتيجة لذلك تقدمت هذه الجريمة في مراتب الجرائم الجسيمة التي يعاني منها المجتمع، وهذا الأمر جعل هذه الجريمة تتغلغل في المجتمع في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التنظيمية، كما أنه يؤثر على الفرد، والمؤسسة، والمجتمع ككل.

أ. مفهوم وتعريف الاحتيال:

● الاحتيال في اللغة:

يراد به الاحتيال والمراوغة وقلب الباطل حقا كما جاء في معجم لغة الفقهاء من أن الاحتيال: الحذق في تدبير الأمور، والتوصل بما هو حلال إلى ما هو حرام أو التوصل بما هو مشروع لما هو غير مشروع، وهو تقليب الفكر حتى يهتدي إلى المقصود، وأكثر استعمال الحيلة فيما في تعاطيه خبث، وقد تستعمل فيما فيه حكمة، كما يطلق الاحتيال على البصير بتقليب الأمور المحتال يقلب الباطل وهو الكذب والتزوير والمظاهر الزائفة إلى حق لا يقبل التكذيب فينساق الناس الطبيعيون وراء هذا الباطل الملبس بلبوس الحق.

قد يراد به الكيد كما قال الزبيدي: المحتال هو ذو الكيد، المحتال عظيم الكيد لأصحاب الأموال والمقدرات لاسيما إذا كانوا على جانب من البلاهة والبساطة، فيكيد لهم كل كيد حتى يستولي على ما بأيديهم.

● الاحتيال في الاصطلاح:

أما الحيلة في اصطلاح الفقهاء فهي أخص من معناها في اللغة، فهي نوع من العمل الذي يتحول به فاعله من حال إلى حال، ثم غلب استعمالها عرفا في سلوك الطرق الخفية التي يتوصل بها إلى حصول الغرض، بحيث لا يتفطن لها إلا بنوع من الذكاء والفتنة.¹⁵

¹⁵ جريمة النصب والاحتيال، الشيخ عبدالعزيز الشبرمي، مجلة العدل، العدد ٣٩، ٢٠٠٨.

● الاحتيال في الشريعة الإسلامية:

لقد أكدت الشريعة الإسلامية على التعامل بنية سليمة وثقة، إذ قال الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾¹⁶

● الاحتيال في الفقه:

هو فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص، والذي ينتج عنه الاستيلاء على مال مملوك للغير بخداعة وحمله على تسليم ذلك المال، كما أن الاحتيال يشير إلى استعمال الجاني وسيلة من وسائل التدليس، وحمل المجني عليه بذلك على تسليم الجاني مالا منقولاً للغير.¹⁷

● الاحتيال في القانون:

أما القانونيون فيعرفون الاحتيال بأنه: فعل ادعائي كاذب معزز في بمظاهر خارجية يمارسها المحتال لكي يتم له الاستيلاء على مال الغير.

● تعريف الاحتيال:

أي عمل غير قانوني يتسم بالخداع أو الإخفاء أو انتهاك الثقة، وهذه الأعمال لا تعتمد على استخدام التهديد بالعنف أو القوة المادية وترتكب أعمال الاحتيال من قبل أطراف أو مؤسسات بقصد الحصول على المال، أو الممتلكات، أو الخدمات، أو تجنب دفع مبالغ، أو لتفادي فقدان خدمات، أو من أجل ضمان الحصول على مزايا شخصية أو تجارية.

¹⁶ القرآن الكريم، سورة النساء، الآية رقم 29

¹⁷ جرائم الاحتيال، ستار مجهول، وزارة الداخلية في بغداد، 2017

ب. علاقة النصب بالاحتيال:

بين النصب والاحتيال علاقة تناسب وهي: أن الاحتيال وسيلة لمزاولة النصب، وهو الاستيلاء على مال الغير، فلا يستطيع أن ينصب الشخص على أحد دون الاحتيال عليه.¹⁸

ج. أنواع الاحتيال

1) الاحتيال الذي يقصد به تحقيق منفعة للمنشأة:

ويحقق تلك المنفعة عن طريق استغلال ميزة غير منصفة أو غير آمنة قد تخدع أي طرف خارجي، وعادة ما يحقق هذا الاحتيال منافع شخصية بشكل غير مباشر ومن أمثلة الاحتيال الذي يقصد به مصلحة المنشأة ما يلي:

- المدفوعات غير السليمة - مثل التبرعات أو المساهمات أو الرشاوي
- الاحتيال في أسعار التسعير - اتباع طرق وأساليب تسعير مغرضة من شأنها تحسن النتائج خلاف الحقيقة
- عقد صفقات غير سليمة عن عمد بين أطراف ذات علاقة - يحصل أحد الأطراف على منفعة معينة من ورائها، ما كان ليحصل عليها لو كانت الصفقة قائمة على أساس تجاري بين أطراف لا علاقة لهم
- الاحتيال في القوائم المالية - يشتمل على عرض بيانات مالية غير صحيحة أو مضللة في القوائم المالية للمنشأة، ويرتكب هذا النوع من الاحتيال من قبل إدارة المنشأة بهدف تحسين الصورة المالية للمنشأة وتحقيق فائدة من خلال بيع الأسهم، أو استخدام البيانات المالية المزيفة لإخفاء احتيال آخر ومن الأمثلة على الاحتيال في القوائم المالية:

- الامتناع المعتمد عن تسجيل أو الإفصاح عن أي معلومات هامة، بقصد تحسين الصورة المالية للمنشأة أمام الأطراف الخارجية

- التقديم المتعمد لبيانات أو تقييمات غير سليمة عن صفقات، أو أصول، أو التزامات، أو دخل

¹⁸ المرجع السابق رقم 15

- المبالغة المعتمدة في قيمة الأصول والإيرادات
- التقليل المعتمد من قيمة الالتزامات أو المصاريف
- بيع أصول وهمية أو أصول تم الإفصاح عنها في البيانات المالية بصورة مضللة
- تقديم معلومات مضللة إلى الأطراف الخارجية
- القيام بأي أنشطة محظورة كالأنشطة التي تنطوي على انتهاك القوانين، أو القواعد، أو اللوائح، أو الأنظمة الحكومية، أو أحكام العقود المبرمة.
- الاحتيال الضريبي والذي يشير إلى تقديم بيانات غير صحيحة في البيان الضريبي بقصد تخفيض المبلغ.

(2) الاحتيال الذي يقصد به الإضرار بالمنشأة:

يتم عادة من أجل تحقيق مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لأحد العاملين بالمنشأة أو لشخص خارجي أو منشأة أخرى، وفيما يلي بعض أمثلة هذا النوع من الاحتيال:

- الفساد - يقصد به إساءة استخدام السلطة الممنوحة للفرد بغرض تحقيق مكاسب شخصية، ويشمل الفساد قبول الرشاوي أو العمولات غير القانونية، يتم كشف حالات الفساد في معظم الأحيان عن طريق الشكاوى أو المعلومات المقدمة من أطراف خارجية، ويعتبر أي موظف مخول بإنفاق أموال المنشأة مرشحا من حيث المبدأ لارتكاب الاحتيال الناتج عن الفساد
- تضارب المصالح - يحصل الاحتيال الناتج عن تضارب المصالح عندما يكون لموظف في المنشأة مصالح شخصية غير مفصح عنها في صفقة ما تؤثر سلبيا في مصالح المنشأة
- تحويل الصفقات الخاصة - التي يحتمل أن تحقق أرباحا للمنشأة إلى أحد الموظفين بالمنشأة أو إلى شخص آخر خارجها

- الاختلاس - ويتمثل الاختلاس في إساءة استخدام الأموال أو الممتلكات، وتزوير السجلات والدفاتر القانونية لتغطية هذا الاختلاس، مما يؤدي الى صعوبة اكتشافه
- الاستخدام غير المرخص للمعلومات الحصرية - بغرض تحقيق منفعة غير شرعية
- سرقة النقدية - قبل تسجيلها في الدفاتر المحاسبية للمنشأة، مثال يقوم موظف بقبول دفعة نقدية من زبون، ولكنه لا يقوم بتسجيل عملية البيع
- المطالبات المقدمة الى المنشأة - للحصول على أموال لقاء خدمات أو بضائع لم يتم تقديمها فعلا
- الاحتيال في استرداد النفقات - ويحدث عندما يتم الدفع إلى موظف لقاء نفقات وهمية أو مبالغ فيها، مثل نفقات السفر الشخصية¹⁹.

د. خصائص جريمة النصب والاحتيال:

تمتاز جريمة النصب والاحتيال عن غيرها من الجرائم بعدة خصائص منها:

- 1/ الاعتداء على الملكية
- 2/ تمثيل سلوك معقد من قبل الجاني
- 3/ تعدد الاحداث، وتسليم المجني عليه المال للجاني
- 4/ التركيب في الجريمة، ففيها فعل، ونتيجة، وعلاقة سببية
- 5/ فيها الاعتداء على حرية المجني عليه، بتأثير ألوان الاحتيال عليه، التي يلجأ إليها الجاني.²⁰

¹⁹ المرجع السابق رقم 19

²⁰ المرجع السابق رقم 15

الفصل الثاني: الاحتيال

المبحث الثاني: مثلث الاحتيال

Chapter two: Fraud

Second topic: Fraud triangle

هو نموذج لشرح الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الاحتيال في العمل حيث يمكن تلخيص الأسباب التي تؤدي إلى الاحتيال في ثلاثة أسباب رئيسية هي الحافز والفرصة والتبرير.

1 (الضغط أو الحافز Pressure or Incentive

يشير إلى الحاجة التي يسعى الفرد إلى إشباعها من خلال ارتكاب الاحتيال ومن أمثلة تلك الحاجات:

- الحاجة المالية الشديدة
- الحاجة إلى تحقيق معايير أداء عالية جدا في العمل
- الحاجة إلى إخفاء الأداء الضعيف في العمل
- الحاجة النفسية للحصول على التقدير.

2 (الفرصة Opportunity

تشير إلى وجود فرصة سانحة لارتكاب الاحتيال من دون أن يتم كشفه، وتنشأ الفرصة لارتكاب الاحتيال عندما يتمكن الموظف بإمكانية الوصول إلى الأصول المادية أو المعلومات بطريقة تسمح له بارتكاب الاحتيال وإخفاء أثره، ويمكننا القول أن:

- من العوامل التي تؤدي إلى خلق فرص لارتكاب الاحتيال ضعف الضوابط الرقابية، أو ضعف الإدارة، أو غياب الإشراف من قبل مجلس الإدارة، أو استخدام السلطة لتجاوز الضوابط الرقابية
- تؤدي قدرة المديرين التنفيذيين على تجاوز الضوابط الرقابية إلى زيادة الفرصة لارتكاب الاحتيال من قبلهم، وهذا ما يفسر كون تكلفة الاحتيال المرتكب من قبل المناصب التنفيذية أعلى بكثير من تكلفة الاحتيال المرتكب من قبل الموظفين في المناصب الدنيا
- "الفرصة" هي أكثر عامل من عوامل الاحتيال يمكن للمنشأة أن تؤثر عليه وتتحكم به من خلال الضوابط الرقابية المانعة، والضوابط الرقابية الكاشفة، وأعمال التدقيق، والإشراف المناسب.

3 (التبرير Rationalization

يشير إلى قدرة الفرد على تبرير ارتكاب الاحتيال بطريقة مقبولة وفقاً لأخلاقياته، ومن الأمثلة على ذلك تبرير السرقة بكون المال المسروق استخدم في دفع فواتير علاج باهظة لإنقاذ أحد أفراد العائلة، أو تبرير الاختلاس باعتباره مجرد "اقتراض" مع وجود النية في رد المبلغ المختلس لاحقاً، أو تبرير الاحتيال من خلال الاعتقاد بأن المنشأة لا تدفع رواتب عادلة بما فيه الكفاية، ويمكن للمنشأة تخفيض عامل "التبرير" من خلال الاجراءات التالية:

- تطبيق ممارسات عمل وأجور عادلة
- المساواة في التعامل مع الموظفين
- ممارسة الإدارة بأسلوب يقدم المثل الأفضل الذي ينبغي أن يحتذى به من قبل الموظفين.²¹

²¹ المرجع السابق رقم 19

الفصل الثاني: الاحتيال

المبحث الثالث: مؤشرات الاحتيال وكيفية كشفه

Chapter two: Fraud

Third topic: Fraud indicators and how to detect it

أ. مؤشرات الاحتيال Fraud indicators

خلال مرحلة التخطيط لمهمة التدقيق على المدقق أن يضع في اعتباره مدى إمكانية حدوث الاحتيال لكي يتناول ذلك خلال المهمة، ولذلك ينبغي أن يتمتع المدقق بمعرفة واسعة بمؤشرات الاحتيال -الرايات الحمراء- التي تشير إلى احتمال وجود احتيال، وينبغي أن يتمتع المدقق الداخلي بالقدرة على تحديد الرايات الحمراء الاعتيادية التي تشير إلى احتمال وجود احتيال وذلك طيلة مدة أداء المهمة.

- ◆ الرايات الحمراء هي أمور أو أفعال اقترنت عبر الزمن بالسلوك الاحتيالي
- ◆ الرايات الحمراء تقديرية بطبيعتها، لذلك يمكن أن يغفل المدقق عن بعضها حتى عندما يتم تخطيط التدقيق وتنفيذه بالصورة، ويكفي أن يلم المدقق بأنواع الرايات الحمراء التي تتطلب مزيداً من البحث عن الحقائق ولا يجب عليه توثيق الرايات الحمراء المناسبة، والتي يقوم بتحديددها خلال المهمة
- ◆ هناك عدد من الأمور التي تجعل من الصعب استخدام الرايات الحمراء كمؤشرات على الاحتيال، ومنها:
- إن جمع معلومات عن الرايات الحمراء ليس جزء معتاداً من مهمة التدقيق
- إن كون الرايات الحمراء تقديرية بطبيعتها يجعل من الصعب تقدير حجمها أو تقييمها
- هناك الكثير من الرايات الحمراء الشائعة التي لا ترتبط دوماً بحالات الاحتيال.

هنا بعض حالات الرايات الحمراء على سبيل المثال:

- وجود عمليات معقدة وعمليات تحويل للأموال بين الشركات الشقيقة أو التي يتبع بعضها لبعض
- الصفقات التي لا تحتوي على التوثيق والمصادقات الاعتيادية
- وجود أنظمة سخية في مكافآت الأداء
- أهداف الأداء غير الواقعية (أهداف الإنتاج أو أهداف المبيعات)

- وجود إدارة مستبدة
- وجود كميات كبيرة بصورة غير عادية من مردودات المبيعات مسجلة بعد نهاية السنة.
- الإعلان عن تحقيق أرباح في الأوقات التي تعاني فيها المنشآت المماثلة
- الارتفاع في رقم المبيعات من دون ارتفاع مرافق في تكلفة البضاعة المباعة
- وجود وثائق مفقودة
- التأخر الكبير في تقديم المعلومات عند طلبها
- التغيير غير العادي في الزبائن أو الموردين
- وجود شكاوى متكررة من الزبائن حول التأخير في التسليم
- دفع مبالغ تعد كبيرة بصورة غير عادية إلى الموردين
- قيام شخص واحد باستلام وظيفة حساسة لمدة طويلة دون أي تدوير للواجبات
- وجود ضعف كبير في الرقابة الداخلية
- قيام الإدارة بتجاوز ضوابط الرقابة الداخلية
- وجود قيود غير عادية في دفتر اليومية
- عدم فصل المهام التي تتعارض بين بعضها البعض
- عدم الوضوح في تحديد المسؤولية والمحاسبة بين الأقسام
- وجود تغيرات سريعة للمديرين الماليين
- اهتمام الإدارة المبالغ فيه بتحسين الأداء المالي للمنشأة
- نمط الحياة أو مستوى المعيشة غير متناسب مع الدخل.

♦ إن مجرد وجود رايات حمراء لا يبرر وجود فوري للاحتيال، كما لا ينبغي على المدقق أن يناقش ذلك الأمر مع الإدارة أو المستشار القانوني أو لجنة التدقيق، فتلك المناقشات لا ينبغي أن تتم إلا بعد أن يتجمع لدى المدقق أدلة واقعية كافية توحى بوجود احتيال

♦ من خلال الجمع بصورة مناسبة بين كل من الاطلاع على مراجع الاحتيال والخبرة والمهارات المناسبة، يمكن للمدقق أن يحدد الأنواع الشائعة للاحتيال المرتبطة بالمجالات المختلفة التي تغطيها مهام التدقيق الداخلي.²²

ب. منع وكشف الاحتيال Fraud prevention and detection

1. منع الاحتيال

يشتمل منع الاحتيال على تلك الإجراءات المتخذة للحيلة دون ارتكاب الاحتيال أو لتخفيف آثاره في حال وقوعه، وتتضمن إجراءات منع الاحتيال:

(1) التدريب المتعلق بالاحتيال: يعتبر التدريب المتعلق بالاحتيال العامل الأهم في ردع الاحتيال، حيث يجب أن يفهم الموظفون الممارسات الأخلاقية التي يتوقع منهم الالتزام بها، ويمكن أن يغطي هذا التدريب الجوانب التالية:

- توقعات المنشأة حول ممارسات الموظفين
- الإجراءات والمعايير الضرورية لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية
- جوانب المعرفة المتعلقة بالاحتيال بما يتضمن أنواع الاحتيال وعواقبه ومسؤولية الموظفين في التبليغ عن حالات الإساءة
- التواصل الدائم بين الموظفين والإدارة لتوعية الموظفين حول الأنشطة الاحتيالية.
- (2) ثقافة المنشأة، وجود ثقافة أخلاقية قوية في المنشأة يؤدي إلى ردع حالات الاحتيال

²² المرجع السابق رقم 19

3) نظام الرقابة الداخلية، تعتبر الضوابط الرقابية الفعالة إحدى أقوى الوسائل في منع الأنشطة والأفعال الاحتمالية، حيث يؤدي الاستخدام المتزامن للضوابط الرقابية المانعة مع الضوابط الرقابية الكاشفة إلى تمكين نظام إدارة مخاطر الاحتيال في المنشأة.²³

2. كشف الاحتيال Fraud Detection

يشتمل كشف الاحتيال على الإجراءات والبرامج المصممة لكشف وتحديد حالات الاحتيال الحالية أو التي تم ارتكابها سابقاً، ويعتمد كشف الاحتيال غالباً على الضوابط الرقابية الكاشفة المصممة لتقديم تحذيرات أو أدلة حول وجود حالات احتيال وتتضمن إجراءات كشف الاحتيال:

- 1- تنفيذ أعمال تدقيق بصورة دورية للمواضع ذات خطر الاحتيال المرتفع
- 2- المراقبة المستمرة للمعلومات الحساسة لتحديد الحالات غير العادية أو الانحرافات
3. تشجيع الزبائن والموردين وغيرهم من الأطراف المعنية على التبليغ عن أي أنشطة غير قانونية أو غير أخلاقية وتشمل الوسائل التي يمكن من خلالها تبليغ تلك المعلومات:
 - الخطوط الساخنة التي تتيح للشخص الذي يقوم بالتبليغ أن يخفي هويته
 - الطلب من الموظفين القيام سنوياً بالتوقيع على قواعد السلوك التي تحدد مسؤولياتهم في منع وكشف الاحتيال وفي التبليغ عن أي خروقات يعلمون بها
 - يمكن لمقابلة نهاية الخدمة التي تنفذ مع الموظفين المستقيلين أن تساعد في الكشف عن حالات الاحتيال الجارية
 - تنفيذ استبيانات دورية للموظفين لتشجيعهم على التبليغ عن أي حالات احتيال أو خروقات أخلاقية يعلمون بها
 - قد لا يكون من المجدي اقتصادياً بالنسبة للمنشأة أن تسعى لمنع كافة مخاطر الاحتيال، فإذا كانت تكلفة تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية على مخاطر الاحتيال تفوق التأثير المتوقع لتلك المخاطر فقد لا يكون من المجدي

²³ المرجع السابق رقم 19

اقتصاديا تطبيق تلك الضوابط وقد تختار بعض المنشأة تطبيق ضوابط رقابية لكشف الاحتيال نظرا لكونها أقل تكلفة من الضوابط الرقابية الموجهة لمنع مخاطر الاحتيال.²⁴

ت. الأدوار والمسؤوليات في منع واكتشاف الاحتيال

Roles and Responsibility for Fraud Prevention and Detection

1- مجلس الإدارة - يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إرساء ومراقبة نظام الحوكمة في المنشأة بما يشمل مخاطر الاحتيال، حيث يطلع المجلس في دور الإشراف والمراقبة على إجراءات الإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة مخاطر الاحتيال، ويتضمن دور مجلس الإدارة فيما يتعلق بمنع وكشف الاحتيال أيضا ما يلي:

- تقييم أعمال الإدارة العليا فيما يتعلق بتقييم مخاطر الاحتيال وتنفيذ التدابير اللازمة في مواجهتها
- توظيف المدقق الخارجي لتقييم القوائم المالية وتقديم توصيات لتحسين الرقابة الداخلية
- الإشراف على نشاط التدقيق الداخلي
- الإشراف على الضوابط الرقابية الموجهة لمنع أو كشف أعمال الاحتيال المرتكبة من قبل الإدارة، ول منع الإدارة من تجاوز الضوابط الرقابية.

2- الإدارة - الإدارة مسؤولة عن الإشراف على أنشطة الموظفين، وغالبا ما تقوم بذلك من خلال تنفيذ ومراقبة نظام الضوابط الرقابية في المنشأة، وتعتبر الضوابط الرقابية الآلية الرئيسية لمنع الاحتيال وتقع على عاتق الإدارة المسؤولية الرئيسية عن إرساء تلك الضوابط والمحافظة على استمراريتها، وبالتحديد فإن إدارة المنشأة مسؤولة عن:

- وضع نظام للرقابة الداخلية في المنشأة والمحافظة عليه

²⁴ المرجع السابق رقم 19

- تحديد وتقييم مخاطر الرقابة
- تنفيذ تدابير مضادة لمخاطر الاحتيال
- ممارسة العمل بأسلوب يقدم المثل الذي يحتذى به من قبل الموظفين
- وضع سياسات وإجراءات للتقصي الفعال عن الاحتيال وللتعامل مع نتائجه.²⁵

²⁵ المرجع السابق رقم 19

الفصل الثاني: الاحتيال

المبحث الرابع: الاحتيال والتلاعب المحاسبي

Chapter two: Fraud

Fourth topic: Accounting fraud and manipulation

الاحتيال المالي في إعداد التقارير المالية والميزانيات وهو التلاعب بالمعلومات التي تستخدمها الشركات لإعداد بياناتها المالية، وهذا التلاعب في التقارير المالية أو الميزانيات يتيح للمدراء أو الشركات إظهار صورة مغلوطة وكاذبة للوضع المالي للشركة. لقد أصبح الفساد المالي والإداري سمة هذا العصر، والقاعدة المنطقية تقول إذا كان الصواب غير مكلف ولا يوجد حاجة للاستمرار في الخطأ؛ فلا يوجد مبرر للاستمرار في الخطأ، أن تكاليف الإصلاح والتخلص من الفساد في متناول اليد كما أنها أقل بكثير من تكاليف الفساد التي ليس لها سقف.

أ. ماهية الغش والتلاعب المحاسبي:

ظهر على المستوى الاقتصادي الدولي خلال السنوات الأخيرة في بيئة الأعمال عديد من التطورات والتغيرات، من أهمها ظاهرة العولمة وفتح الحدود والقيود أمام تدفق رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم عن طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى ظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة وإصدار معايير للمحاسبة عن هذه المعاملات، وقد أتاح ذلك الكثير من البدائل التي يمكن أن تستغلها بعض المنشآت لتحقيق أهدافها وإخفاء حقيقة نتائج أعمالها ومركزها المالي وإظهاره بشكل مخالف للواقع الاقتصادي وإخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يتلاءم مع أغراض الإدارة عن طريق التلاعب في القوائم المالية وبالتالي تغيير القوائم المالية من الوضع الذي يجب أن يكون عليه إلى الوضع الذي ترغب فيه الإدارة، مما أدى إلى ظهور مشكلة في مدى ملاءمة المعلومات المالية الواردة بتلك القوائم لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستخدمين.²⁶

ب. مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي

تأتي أهمية خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريف والغش في كون أنها لا بد أن تعبر عن الصورة العادلة لنتيجة النشاط والمركز المالي؛ وذلك لاعتماد مستخدمي القوائم المالية عليها في اتخاذ قراراتهم، ويمكن تحديد أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال العرض المحايد للقوائم المالية فيما يلي:

²⁶ المرجع السابق رقم 12

- توفير معلومات ملائمة لتخذي القرارات عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية
- زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مما ينعكس على زيادة الأهمية النسبية للدور الذي يؤديه المحاسبون والمراجعون لإدارة المنشأة والجهات المختلفة المرتبطة في المنشأة
- تقليل التحيز الشخصي عند إعداد القوائم المالية بالاعتماد على أساليب محاسبة موضوعية تستند إلى معايير المحاسبة التي تصدرها الهيئات المهنية والتي تمثل إطاراً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً
- تحقيق الهدف الأساسي من وظيفة مراجع الحسابات لتقديم رأي في محايد يستند إلى قوائم مالية معدة بطريقة موضوعية وملائمة.

ولقد فرق مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA بين الغش والخطأ حيث عرف كلا منهما كما يلي:

الخطأ: هو التحريف أو الحذف أو الإهمال غير المتعمد ومن أمثله:

- الخطأ في معالجة البيانات المحاسبية

- التقديرات المحاسبية الخاطئة نتيجة سوء الفهم

- الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية

أما الغش: فهو التحريف أو الحذف أو الإهمال المتعمد ومن أمثله:

1. إعداد التقارير المالية المضللة: يتم ذلك عن طريق الإدارة بغرض خداع وتضليل مستخدمي القوائم المالية وذلك

بأشكال متعددة منها:

- استخدام أساليب الخداع كالتلاعب أو التزوير في السجلات المحاسبية أو المستندات المؤيدة للعمليات المثبتة

فيها والتي تعد على أساسها القوائم المالية

- التضليل المعتمد والمقصود، عن عمليات، أو أحداث، أو معلومات مهمة وعدم الإفصاح عنها في القوائم المالية

- سوء التطبيق المتعمد المبادئ المحاسبية المرتبطة بالقيم أو بالتبويب أو بطريقة العرض والإفصاح²⁷

2. اختلاس الأصول: يتم ارتكابه ضد المنشأة عن طريق العاملين بها في معظم الأحوال، كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين الخطأ بأنه التحريف غير المقصود في القوائم المالية المشتغل على حذف قيمة أو عدم الإفصاح عنها، أما الغش فهو فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو موظفين أو أطراف ثالثة للحصول على ميزة غير قانونية وغير عادلة عن طريق التدليس والخداع، ويتم الغش والتلاعب المحاسبي عن طريق استخدام الطرق والأساليب المختلفة التي يكون للمنشأة وإدارتها الحرية والمرونة الكافية في المفاضلة فيما بينها مما يتيح للإدارة فرصة التلاعب في الأرقام المحاسبية لإظهارها بخلاف ما هي عليه ويعرف التلاعب في القوائم المالية بأنه القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية في المستقبل؛ بغرض خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ويتم ذلك بطرق مختلفة مثل:

- عمليات حقيقية كالتحكم في توقيت أو شروط بعض الصفقات
- عمليات محاسبية كاختيار سياسة، أو طريقة محاسبية معينة، أو تغييرها، أو تبويب عناصر قائمة الدخل بشكل معين
- عمليات وهمية كالغش والتزوير

وبذلك يمكن تحديد المقصود بالغش والتلاعب المحاسبي بأنه مجموعة الطرق والأساليب التي تستخدمها إدارة المنشأة وبتالي تهدف إلى إعطاء صورة مائلة عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي عن طريق اختيار أسس قياس ووسائل إفصاح وإخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يتلاءم مع أغراض وأهداف الإدارة، وهذا يوجد ثلاث صعوبات أساسية تحول دون الاكتشاف الفعال للغش والتلاعب وهذه الصعوبات هي:

²⁷ المرجع السابق رقم 12

- صعوبة اكتشاف غش الإدارة تلقائياً؛ لأن الإدارة في موقع يمكنها من السيطرة على نظام الرقابة الداخلية وإخفاء الغش بمهارة، فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية لذلك فإن كشف ومنع الخداع في التقارير المالية لابد أن يبدأ من المنشأة التي تعد هذه القوائم المالية
- غياب المرشد المهني الفعال الذي يساعد في اكتشاف غش الإدارة
- نقص خبرة بعض المراجعين الخارجيين بغش الإدارة، وبدون هذه الخبرات فمن غير المحتمل أن يكون لدى المراجعين نماذج كافية لتقدير مخاطر غش الإدارة²⁸

ج. أهداف الغش والتلاعب المحاسبي

إن الغش والتلاعب المحاسبي ما هو إلا عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية، وذلك لاستغلال الطرق الأساسية والطرق البديلة في عمليات القياس المحاسبي والتي أتاحها المعايير المحاسبية، وذلك لتغير حقيقة وواقع القوائم المالية من الوضع الطبيعي والواجب أن يكون عليه شكل الإفصاح المحاسبي إلى وضع آخر مخالف لهذا الوضع وذلك لخدمة أهداف معدي القوائم وأهداف الإدارة ويذكر أن الإدارة تلجأ للغش والتلاعب في القوائم المالية لتحقيق عدة أهداف منها:

1. تمهيد الدخل فالمنشآت تفضل التقرير عن مستوى ثابت من نمو الدخل وليس التقرير عن تذبذب كبير في مستوى الدخل، ويتم ذلك عن طريق عمل مخصصات كبيرة ولكن غير لازمة بالنسبة للالتزامات أو بالنسبة لتقييم الأصول وذلك في السنوات التي حققت أرباح جيدة مما يؤدي إلى تحسين الأرباح في السنوات السيئة، وعلى ذلك فإن تمهيد الدخل يساعد على إخفاء التغيرات في اتجاه الدخل وهو ما يساعد استقرار الدخل من سنة لأخرى؛ الأمر الذي يساعد على تخفيض درجة المخاطر المحيطة بالمنشأة وهو ما يدفع المستثمرين المحتملين لشراء أسهم المنشأة وكذلك يدفع المستثمرين الحاليين إلى الحفاظ على الأسهم المملوكة لهم
2. الحصول على تمويل جديد أو الحصول على شروط ميسرة للتمويل الحالي
3. إظهار الارتفاع في ربحية السهم وبالتالي تشجيع الاستثمار عن طريق بيع أسهم الشركة

²⁸ المرجع السابق رقم 12

4. الحصول على قروض أكبر وتقليل تكاليف الاقتراض، حيث يؤدي الغش والتلاعب المحاسبي إلى تحسين صورة نتائج

وأداة المنشأة

5. المحافظة على أو رفع سعر السهم، وذلك عن طريق خفض مستويات الاقتراض حيث تظهر المنشأة بأنها تحقق

مستوى جيداً من الأرباح، وبالتالي تظهر بأنها تتعرض لقدر ضئيل من المخاطر، وهذا يساعد المنشأة على زيادة رأس مالها عن طريق إصدار أسهم جديدة ومقاومة محاولات السيطرة عليها من قبل المنشآت الأخرى.

6. القيام باتفاقيات القروض، إذ تتضمن حداً معيناً للقيمة التي تقتضيها المنشأة محسوبة على أساس أسهم رأس المال والاحتياطيات وبالتالي تقوم المنشأة في هذه الحالة ب:

- اختيار الطرق المحاسبية التي تعظم الأرباح وبالتالي الاحتياطيات

- اختيار عملية التمويل التي تؤدي إلى إظهار الالتزامات داخل الميزانية.

7. وجود مكافآت وحوافز للمديرين متعلقة بمستوى الأرباح أو بأسعار الأسهم، فإذا كانت هذه الحوافز تتعلق بسعر

السهم يميل المديرون في هذه الحالة إلى عرض الحسابات بطريقة تحفز سوق الأسهم، أما إذا كانت الحوافز مرتبطة بالأرباح وكان هناك حد أدنى لهذه الأرباح حتى يمكن احتساب الحوافز كنسبة منها، وكذلك هناك حد أقصى للأرباح كقيمة لهذه الحوافز ففي هذه الحالة:

- إذا كان رقم الربح يقع بين هذين الحدين، يفضل المديرون اختيار السياسات المحاسبية التي تدفع بالأرباح إلى حد الأقصى

- إذا كان رقم الربح يقع أقل من الحد الأدنى، يختار المديرون الطرق المحاسبية التي تعظم المخصصات، وبالتالي تستخدم في العام القادم هذه المخصصات في زيادة رقم الربح

- إذا كان رقم الربح يقع أعلى من الحد الأقصى، يختار المديرون السياسات التي تخفض رقم الربح إلى الحد الأقصى، وبالتالي يستخدم الفرق في زيادة ربح السنة القادمة

- في حالة تغيير المديرين أي أن يكون هناك مدير جديد مسؤول عن المنشأة معينة فإنه يكون لديه الدافع لعمل مخصصات، حتى يؤكد أن أي خسارة هي مسؤولية المدير السابق حيث أن المخصصات تؤثر على رقم الربح

-تجنب التكاليف السياسية، حيث تسعى بعض الشركات الكبيرة للغش والتلاعب المحاسبي لكي تخفض أرباحها حتى لا تكون ملفتة لنظر الجهات الحكومية

-لتحقيق خطة وموازنة المنشأة

-لإبعاد توقعات السوق السلبية عن المنشأة

- لإظهار مدى الالتزام بعقود التمويل

- للتهرب من الضرائب.²⁹

د. أساليب الغش والتلاعب المحاسبي

تقوم المنشآت بالغش والتلاعب المحاسبي ليتمكنها تغيير الانطباع حول أداء أعمالها وتزيد من قدراتها الكسبية الظاهرة للآخرين، مما يؤدي إلى زيادة أسعار أسهمها وقدراتها في الحصول على تمويل إضافي، هذا ويوجد استراتيجيتان أساسيتان لكل أنواع الغش والتلاعب المحاسبي هما:

1- تضخيم دخل الفترة الحالية عن طريق تضخيم إيرادات، أو مكاسب الفترة الحالية، أو تخفيض مصروفات، أو خسائر الفترة الحالية ويدخل ضمن الاستراتيجية الأولى الأساليب التالية:

-الاعتراف المبكر بالإيراد

- تسجيل إيراد زائف

- نقل الإيراد الحالي إلى فترة لاحقة

-رفع الدخل عن طريق مكاسب تتم لمرة واحدة

-عدم تسجيل أو تخفيض غير الملائم للالتزامات

²⁹ المرجع السابق رقم 12

-عدم تسجيل أو تخفيض غير الملائم لمصروفات أو خسائر الفترة الحالية.

2- تخفيض دخل الفترة الحالية وبالتالي تضخيم نتائج الفترات المستقبلية عن طريق تخفيض إيرادات أو مكاسب الفترة

الحالية أو عن طريق تضخيم مصاريف أو خسائر الفترة الحالية

ويدخل ضمن الاستراتيجية الثانية الأساليب التالية:

- نقل المصروفات أو الخسائر الحالية إلى فترات سابقة أو فترات لاحقة

- نقل المصروفات أو الخسائر المستقبلية إلى الفترة الحالية كنفقة خاصة

- عدم تسجيل أو التخفيض غير الملائم لإيرادات أو مكاسب الفترة الحالية

- ويندرج تحت الغش والتلاعب المحاسبي العديد من الأنواع والأساليب التي تعددت وتعددت نتيجة التطورات

الاقتصادية السريعة المتلاحقة.³⁰

هـ. أنواع وأساليب الغش والتلاعب المحاسبي:

1. الغش والتلاعب في قوائم الدخل:

يقصد بذلك التحايل عن طريق التلاعب في العرض والإفصاح وذلك عن طريق إعادة تصنيف عناصر قائمة الدخل بدلا من التلاعب في تسجيل العمليات، حيث يمكن أن تقوم المنشأة بإظهار بعض العناصر في غير مكانها الصحيح حيث يمكن أن تعالج بعض البنود المكاسب غير العادية على أنها إيرادات عادية أو معالجة مصروف التشغيل على أنه مصروف غير تشغيلي، ويترتب على هذه الممارسات مستويات ظهور الدخل التشغيلي أعلى من الحقيقة، ولكن دون أن يتأثر صافي الدخل النهائي

³⁰ المرجع السابق رقم 12

2. التقرير الخاطئ عن الأصول والالتزامات:

تقوم بعض المنشآت بالتقييم المبالغ فيه للأصول وخاصة الأصول غير الخاضعة للإهلاك كحسابات المدينين والاستثمارات، وذلك لتخفيض المصروفات أو تأجيل الخسائر، مثل رفع قيمة احتمال تحصيل حسابات المدينين وبالتالي ينخفض كل من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومصروفات التشغيل، بالإضافة إلى التقييم المنخفض للالتزامات مثل المصروفات المستحقة والخسائر المرتبطة بالمشتقات، كل ذلك يؤدي إلى زيادة المكاسب التي يتم التقرير عنها

3. الغش والتلاعب في قائمة التدفقات النقدية:

تشير التدفقات النقدية الموجبة والمتزايدة من أنشطة التشغيل إلى قدرة كسبية عالية للمنشأة، لذلك تلجأ بعض المنشآت إلى زيادة تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تصنيف بعض النفقات التشغيلية على أنها استثمارية أو تمويلية، كما تقوم بتصنيف بعض التدفقات النقدية الداخلة على أنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها تدفقات داخلية تشغيلية، وبالتالي تزيد من صافي التدفقات النقدية التشغيلية وإعطاء صورة أفضل عن أداء المنشأة دون تأثير على الناتج النهائي للتدفقات النقدية للمنشأة

4. الغش والتلاعب في المصروفات

تقوم بعض المنشآت باستخدام أساليب بغرض زيادة أرباحها عن طريق تخفيض المصروفات بدلا من زيادة الإيرادات ومن هذه الأساليب ما يلي:

- رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة

- زيادة العمر الإنتاجي للأصل لتقليل مصروفات الإهلاك

- المغالاة في تقييم مخزون آخر الفترة

- التلاعب في تكوين واستخدام مخصصات الالتزامات المتوقعة

- تخفيض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها

- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة.

5. الغش والتلاعب في الإيرادات:

يتبع كثير من المنشآت أساليب من شأنها رفع قيمة الإيرادات الواردة بقوائمها المالية بما يوحي بقدره كسبية أعلى ومهما كان الأسلوب المتبع فالهدف هو إدراج إيرادات لا تخص الفترة ضمن قائمة الدخل مما يترتب عليه زيادة أرباح الفترة بشكل غير حقيقي، ومن هذه الأساليب ما يلي:

- التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد عن طريق الاعتراف المبكر بالإيراد بتسجيل مبيعات خاصة بفترة تالية ضمن

إيرادات الفترة المحاسبية الحالية، أو الاعتراف بعقود الإيجار على أنها عقود رأسمالية وليست تشغيلية مما يؤدي

إلى الاعتراف بإيراد مبكر عن طريق المؤجر مما ينتج عنه صافي دخل أعلى في السنوات المبكرة

- تسجيل بضاعة الأمانة كمبيعات

- تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل

- الاعتراف بإيرادات وهمية عن طريق تسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية بغرض تضخيم الإيرادات والأرباح

في فترة محاسبية معينة.

- تقديم أموال من المنشأة للغير لاستخدامها في شراء منتجاتها

- البيع لطرف ذي صلة بالبائع لأطراف تابعة للمنشآت غير المدمجة مما يؤدي إلى الزيادة المصطنعة للإيرادات

- إعطاء العميل أسهم خيار لإغرائه لشراء منتجات المنشأة.

6. الغش والتلاعب عن طريق المعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة:

تقوم بعض المنشآت بعمليات تبادل غير النقدية (مقايضة) تقدم فيها سلعا وخدمات مقابل الحصول على سلع وخدمات أخرى دون أن يتم سداد أو تحصيل نقدي بإجمالي قيمة السلع والخدمات محل التبادل فيما يعرف بالمعاملات غير النقدية، وتتطلب معايير المحاسبة أن يتم تسجيل هذه المعاملات بالقيمة العادلة للسلع والخدمات محل التبادل، فإذا لم تكون هذه السلع والخدمات متداولة في سوق معروف ومستقر فإنه يكون من الصعب تحديد القيمة العادلة لهذه السلع والخدمات، وهو ما قد يكون مجالا للتلاعب من قبل إدارات بعض المنشآت للمغالاة في تقدير القيمة العادلة بغرض إظهار أرباح عالية من عمليات التبادل على غير الحقيقة أو لتحقيق منافع خاصة لهم، كما تقوم بعض المنشآت ببيع منتجاتها لبعض العملاء مقابل تعهدا بشراء سلع من هؤلاء العملاء بنفس أو القيمة بقيمة أكبر، وهو ما يطلق عليه معاملات بشروط خاصة وعند البيع يتم الاعتراف بالإيراد فورا على الرغم من أن البيع كان معلقا على شرط قيام المنشأة بالشراء من العميل وبالتالي لم يتحقق الإيراد وقت البيع، وبذلك يتم تضخيم الإيرادات على غير الحقيقة.

7. الغش والتلاعب عن طريق عمليات الاندماج:

يتم الاندماج عن طريق قيام منشأة ما (الدامجة) بالشراء أو الاستحواذ على حصة في حقوق الملكية في منشأة أخرى (المندمجة)، وتتطلب معايير المحاسبة في المنشأة الدامجة في ظل توافر شروط معينة أن تعد ميزانية مجمعة عند الاندماج تضم فيها أصولها والتزاماتها مع أصول والتزامات المنشأة المندمجة، وإذا ما احتفظت المنشأة المشتراة بكيانها القانوني يطلق عليها الشركة التابعة، في حين يطلق على المنشأة المشتري مسعى شركة القابضة، هذا ويجب على الشركة القابضة إعداد مجموعة من القوائم المالية المجمعة من الفترات المحاسبية اللاحقة على تاريخ الاستحواذ، وتعرض هذه القوائم المالية المجمعة المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة القابضة والشركات التابعة كما لو كانوا جميعا شركة واحدة، وتقوم بعض المنشآت بالتلاعب في المحاسبة من عمليات الاندماج والقوائم المالية المجمعة وذلك من خلال أساليب متعددة منها:

- التلاعب في تقييم أصول والتزامات المنشأة المندمجة، حيث يجب إعادة تقييم أصول والتزامات المنشأة المندمجة بقيمتها العادلة في تاريخ الاندماج ويتحدد بناء على هذا التقييم المقابل الذي تسدده المنشأة الدامجة للاستحواذ على المنشأة المندمجة
- التلاعب في مخصصات الاندماج، حيث يتم تكوين مخصصات بقيمه المصروفات اللازمة لتحقيق التكامل الفني بين المنشأتين، وقد يتم المغالاة في تقدير هذه المخصصات أو استخدامها في غرض غير هذا الذي خصصت له
- تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عمليات الاندماج، حيث تقوم بعض المنشآت بتطبيق طريقة دون توافر شروط تطبيقها لإظهار نتائج أفضل
- دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلي بهدف تحسين المركز المالي ونتائج الأعمال للمنشأة على غير الحقيقة.

8. الغش والتلاعب في الإفصاح:

يعتبر الإفصاح متما للقوائم المالية، حيث يتم عرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة المنشأة في إعداد القوائم المالية وكذلك تحليل الأرقام الإجمالية المعروضة بهذه القوائم، بالإضافة إلى المعاملات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على المنشأة وقوائمها المالية، ولا تكفي مجرد الأرقام المعروضة بهذه القوائم لبيانها، ولذلك تهتم المعايير المحاسبية بتحديد حد أدنى لمتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية، إن الهدف من الإفصاح بصفة عامة هو مساعدة المستثمرين في الأوراق المالية في تفهم العوائد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار في ورقة مالية معينة، وبالتالي يساعد الإفصاح الكافي في ترشيد قرارات الاستثمار، ويلاحظ أن بعض المنشآت لا تلتزم في بعض متطلبات الإفصاح؛ وذلك لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين مثل معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة؛ إذ هي معاملات تتطلب معايير المحاسبة الإفصاح عنها، فتقوم الإدارة في بعض المنشآت بتنفيذ معاملات بقيم غير عادلة ومغالى فيها بين المنشأة وتحقيق المنافع الخاصة أو شركات أقاربهم والاستيلاء من خلال تلك المعاملات على أموال المنشأة وتحقيق المنافع الخاصة على حساب

المنشأة والمساهمين بها ولا يتم الإفصاح عن هذه المعاملات، كما قد تقوم المنشأة بالتلاعب في نتائج الأعمال وبالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية مثل الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة في معايير المحاسبة مما يوجي بتحسين نتائج أعمالها على غير الحقيقة.

9. الغش والتلاعب عن طريق الالتزامات العرضية:

تدخل بعض المنشآت في عقود يترتب عليها ظهور التزامات عرضية على المنشأة ويقصد بالالتزامات العرضية:

هو أن تكون تلك الالتزامات محتملة ولكن غير واجبة السداد في تاريخ معين وعند توافر الشروط المحددة بالعقود الخاصة بها تصبح التزامات فعلية واجبة السداد، ومن هذه العقود عقود الإيجار وعقود تغطية مخاطر تذبذب معدل الفائدة وسعر الصرف وتظهر هذه الالتزامات العرضية ضمن الحسابات النظامية خارج قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وقد تقوم المنشأة بالاستثمار في منشآت غير مدمجة ذات غرض خاص، وهي منشآت تم تأسيسها لتنفيذ نشاط أو مجموعة محددة من العمليات بغرض محدد، ويتم من خلالها استلام وتحويل أصول مالية من وإلى الغير، وينشأ عن هذه المعاملات التزامات فعلية والتزامات عرضية على المنشأة ذات الغرض الخاص، وإذا قامت الشركة الأم بإدماج المنشأة ذات الغرض الخاص بميزانيتها المجمعة فإن ميزانية المجموعة سوف تعكس جميع الالتزامات الفعلية والعرضية للشركة ذات الغرض الخاص، أما إذا لم تدمجها في ميزانيتها المجمعة فإن الشركة الأم لن تعكس الالتزامات الفعلية والعرضية للشركة ذات الغرض الخاص برغم أنها تمثل جزء من التزامات الشركة الأم وهي المسؤولة عنها، وتقوم المنشأة بالتلاعب من خلال الأساليب التالية:

- تحويل الأصول المالية غير الجيدة (المشكوك في تحصيلها) إلى المنشأة ذات الغرض الخاص

- تحويل بعض الالتزامات المالية إلى المنشأة ذات الغرض الخاص لإخفاءها من ميزانية الشركة الأم

- استخدام المنشأة ذات الغرض الخاص في تقاضي عمولات وتحقيق أرباح غير مشروعة.³¹

³¹ المرجع السابق رقم 12

الفصل الثاني: الاحتيال

المبحث الخامس: صور الاحتيالات في القوائم المالية

Chapter two: Fraud

Fifth topic: Examples of fraud in the financial statements

الاحتيالات في الإيرادات والمصروفات:

يعتبر توفير معلومات عن الأداء والقياس الدوري لدخل المنشأة من الأهداف الرئيسية للقوائم المالية، ويعتمد قياس وتحديد صافي الدخل على تحديد، كلا من الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة المحاسبية، وبالنسبة لتحديد الإيرادات عدة مشاكل أهمها تحديد طبيعة ومكونات الإيرادات، وكيفية قياس الإيراد محاسبيا، وتحديد توقيت الاعتراف وإثبات الإيراد، كما يشار بالنسبة للمصروفات عدة مشاكل أهمها كيفية قياسها، وتوقيت تحميلها على الإيرادات حتى تتم عملية المقابلة بينهما تمهيدا للوصول إلى صافي الدخل الدوري للمنشأة، وبالتالي يؤدي الغش والتلاعب في الإيرادات والمصروفات إلى التقرير عن صافي دخل غير حقيقي.

أ. التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات:

يتم الاعتراف بالإيرادات أي إثباتها وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية إذا ما تم اكتسابها وتحقيقها، ويقضي مبدئيا، تحقيق الإيرادات بالاعتراف بوجود إيراد عند اكتمال دورة اكتساب ذلك الإيراد في المنشأة، وتكتمل تلك الدورة عند القيام بعملية تبادل مع الغير والتي تحدد وقت اكتساب الإيراد ومبلغ الإيراد المكتسب، ونتيجة لهذا المبدأ، لا يتم إثبات أي إيراد في الدفاتر ما لم يكن هناك تبادل ينتج عن، حصول المنشأة على نقدية أو أي أصول أخرى يمكن قياس قيمتها النقدية بصورة محددة مقابل ما تنتج المنشأة من السلع والخدمات، ويمكن تحديد شروط الاعتراف بالإيراد، طبقا لمبادئ ومعايير المحاسبة المختلفة كما يلي:

- وجود دليل مقنع على وجود صفقة مثل وجود أمر بيع سليم وصالح ومؤرخ
- أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية المتعلقة بملكية المنتج إلى المشتري
- عدم احتفاظ المنشأة البائعة بحق التدخل الإداري المرتبط بالملكية أو احتفاظها بالرقابة الفعالة على المنتجات المباعة

- تسليم المنتج أو تقديم الخدمة في محل البيع للعميل

- ثبات السعر المقدم من البائعة للمشتري أو قابليته للتحديد

- تحصيل الإيرادات أو التأكد من تحصيلها بدرجة معقولة وكافية.

فإذا لم يتحقق أي من الشروط السابقة، فلا بد أن يؤجل الاعتراف بالإيراد، حيث قد يعترف بالإيراد مبكراً في حال استلام أمر بيع سليم وصالح، ولكن لم يتم شحن البضاعة إلى العميل ولم يستلمها بعد، مما يخرج عن نطاق المبدأ المحاسبي المتعارف عليه.

كما أن المعايير المحاسبية تنص على مبدأ مقابلة الإيراد بالمصروفات، أي تسجيلها في نفس الفترة المحاسبية، فإذا تم تسجيل الإيرادات والمصروفات في فترات مختلفة غير حقيقية، أي يسجل الإيراد في فترة محاسبية وسجل المصروف المرتبط به في الفترة التالية أدى ذلك إلى ارتفاع دخل الفترة الأولى وانخفاض الدخل في الفترة الثانية، وبذلك يمكن للمنشأة تحقيق زيادة وهمية في الدخل في فترات معينة.

وقد يتم الاعتراف بالإيراد في فترة محاسبية معينة، على الرغم من عدم توفر شروط الاعتراف به، وذلك عن طريق بعض أساليب الغش والتلاعب المحاسبي ومن هذه الأساليب ما يلي:

1- الاعتراف المبكر بالإيراد، وذلك عن طريق تسجيل إيرادات للمبيعات حقيقية في فترة سابقة للفترة التي يجب أن تسجل فيها، حيث يتم تسجيل الإيراد في الدفاتر قبل تسليم العميل للبضاعة أو الخدمة، ففي بعض الحالات قد يطلب العميل اختبار المنتج قبل تسليمه أو عمل بعض الإجراءات الإضافية كتركيب المنتج في منشأة العميل، ففي هذه الحالات لا يجب الاعتراف بالإيراد إلا بعد تحقيق كل شروط القبول والاستلام النهائي للمنتج من قبل العميل

2- تسجيل إيرادات في الفترة المحاسبية الحالية عن بعض عمليات البيع التي تتم في الفترة التالية، وذلك بهدف تضخيم إيرادات الفترة الحالية وأرباحها كي تتفق مع ما قد تكون أعلنته المنشأة من توقعات، ويتم ذلك عن طريق التلاعب في تواريخ مستندات وسجلات شحن البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية التالية لكي تظهر على أنه قد تم شحنها إلى العملاء خلال الفترة الحالية، وبالتالي تسجيلها بوصفها إيرادات هذه الفترة

3- تضخيم إيرادات المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل، حيث تقوم بعض المنشآت المنتجة للسلع الرأسمالية أو برامج الحاسب بإبرام عقود بيع مع عملائها تشمل بيع السلعة الرأسمالية أو البرنامج وتقديم خدمات الصيانة والتحديث لفترات قادمة، بالإضافة إلى تقسيط ثمن البيع مقابل فوائد مثل التأجير التمويلي للمعدات والآلات

والسيارات، ففي هذه الحالات يجب الاعتراف وتسجيل إيرادات في جزء من إجمالي قيمة العقد يمثل ثمن البيع النقدي أو المقدم، في حين يجب توزيع الإيرادات المرتبطة بخدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل على الفترات المحاسبية التالية التي يتم فيها تقديم هذه الخدمات وتستحق فيها الأقساط، وقد يتم التلاعب عن طريق تسجيل إجمالي قيمة العقد كإيرادات في الفترة المحاسبية التي تم البيع خلالها دون فصل وتأجيل إيرادات الخدمات ووفاء التمويل للفترات التالية، كما قد يتم التلاعب في هذه العقود لتضخيم ثمن البيع النقدي على حساب تخفيض قيمة إيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل، وبالتالي الاعتراف بأكبر قدر من إجمالي إيرادات العقد في الفترة المحاسبية التي تم البيع فيها على حساب تخفيض إيرادات الفترة المحاسبية التالية

4- إيرادات عمليات البيع غير التامة، حيث تقوم بعض المنشآت بالاتفاق مع كبار العملاء وتجار الجملة على قيامهم بإرسال أوامر شراء بكميات كبيرة دون التزامهم باستلام تلك البضاعة أو تحمل المسؤولية عنها، وتقوم المنشأة بتسجيل تلك البضاعة على أنها مبيعات على الرغم من عدم تسليمها للعملاء، وقد تقوم بشحنها إلى مخازن سرية وتسجل بمستندات الشحن أنه قد تم شحن وتسليم البضاعة للعملاء

5- تسجيل إيرادات بضاعة للأمانة، حيث تقوم بعض المنشآت بشحن كميات كبيرة من البضاعة قبل نهاية الفترة المحاسبية إلى وكلاء البيع وتسجيل تلك البضاعة كمبيعات، على الرغم من أنه لم يتم بيعها للعملاء وما زالت لدى الوكلاء على سبيل الأمانة، ويحق للوكلاء إعادتها للمنشأة في أي وقت لاحق إذا لم يتم بيعها، وبالتالي فهي ما زالت مملوكة للمنشأة ولا يجب تسجيلها كمبيعات كما تظهر هذه البضاعة في دفاتر المنشأة ضمن المخزون وتسجيل بالتكلفة، أما في حالة بيع عن طريق الوكيل، فإن تكلفة هذه البضاعة تسجل على أنها مصروف ضمن حساب تكلفة البضاعة المباعة ويتم تحميلها على إيرادات الفترة التي حدث فيها عملية البيع

6- إيرادات مبيعات مشروطة، حيث تقوم بعض المنشآت بإبرام عقد بيع مع بعض العملاء وتسليم البضاعة وتسجيلهم كمبيعات مع الاتفاق معهم سرا على إعطائهم الحق في رد البضاعة المستلمة في وقت لاحق أو الحق في المفاوضة لتخفيض أسعار البيع المثبتة في العقود الأصلية، وبالتالي تضخيم الإيرادات بعملية بيع غير تامة أو بأسعار بيع مبالغ فيها

7- احتفاظ المنشأة في بعض العمليات والمخاطر الأساسية للملكية، على الرغم من انتقال حق الملكية والحياسة إلى المشتري، وفي هذه الحالة لا يجب الاعتراف بالعملية كمبيعات ولا يعترف بها، ومن هذه العمليات ما يلي:

- عندما يتوقف تحصيل الإيراد الخاص بعمليات البيع على الإيراد الذي يحققه المشتري من بيعه للبضائع المشتراة
- عندما يكون للمشتري الحق في إلغاء عملية الشراء لسبب محدد في عقد البيع ولا تكون المنشأة متأكدة من احتمالات رد البضاعة إليها.

ب. تسجيل إيرادات وهمية:

تقوم بعض المنشآت بالاعتراف بإيرادات وهمية في فترة محاسبية معينة على الرغم من عدم توفر شروط الاعتراف بها وذلك عن طريق بعض أساليب الغش والتلاعب والمحاسبي، ومن هذه الأساليب ما يلي:

- 1- تقوم بعض المنشآت بتسجيل مبيعات لم تحدث لتحقيق زيادة وهمية في الإيرادات، حيث تقوم الإدارة بالتلاعب في عمليات المبيعات عن طريق البيع لعملاء وهميين وذلك بغرض تضخيم الإيرادات والأرباح في فترة محاسبية معينة، وذلك عن طريق زيادة فواتير البيع لعملاء حقيقيين أو غير حقيقيين، والتلاعب في أوامر بيع العملاء بزيادة الأسعار أو الكميات المباعة، حيث يتم رفع قيمة الإيرادات بقائمة الدخل وقيمة حسابات المدينين بالميزانية قبل نشر القوائم المالية دون تسجيل ذلك في حسابات المنشأة، أو يقوم مديرون المنشأة بتزوير مستندات عن عمليات بيع وهمية وتسجيلها على أنها مبيعات بالأجل للعملاء، وفي وقت لاحق يقوم هؤلاء المديرون بسداد بعض مديونيات العملاء لإظهارها على أنها مديونية حقيقية وذلك باستخدام أموال استولوا عليها مسبقاً من المنشأة من خلال عمليات وهمية بين المنشأة ومنشأتهم الخاصة

- 2- تقوم بعض المنشآت بالتلاعب في حجم وقيمة المبيعات باستخدام أموال المنشأة في تنفيذ عمليات بيع مصطنعة، وذلك من خلال:

- إنشاء منشآت الغرض منها استخدام الأموال المستثمرة فيها في شراء منتجات الشركة الأم ودون إدراج هذه المنشآت بالميزانية المجمعة للشركة الأم

- إبرام عقد لشراء خدمات وهمية من بعض الموردين على أن يقوموا باستخدام ما يحصلون عليه من أموال من المنشأة في شراء منتجاتهم
- إبرام عقود لشراء من بعض الموردين بأسعار مبالغ فيها على أن يقوم الموردون باستخدام الزيادة في الأسعار التي يحصلون عليها من المنشأة في شراء منتجاتها
- 3- تمنح بعض المنشآت في كبار عملائها الحق في رد البضاعة المباعة أو استبدالها خلال فترة معينة، وتقوم المنشأة في نهاية كل فترة محاسبية بتكوين مخصص لقيمة المردودات المتوقعة من مبيعات الفترة المنتهية، ويقوم بعض المديرون بالتلاعب في تقدير قيمة المخصصات وحسابها بأقل مما يجب عن طريق التواطؤ مع بعض العملاء ليقوموا بإبلاغ المنشأة بكمية أقل من المخزون الموجود لديهم في نهاية الفترة المحاسبية، أي بتحقيقهم حجم مبيعات أكبر من الحقيقي مع احتفاظهم بالحق في رد البضاعة فيما بعد دون التقيد بالكمية التي سبق إبلاغها للمنشأة.
- 4- تسجيل النقدية المستلمة من عمليات الاقتراض على أنها إيرادات مبيعات، إلا أنه يجب تسجيل هذه الأموال المستلمة من البنوك على أنها التزام في الميزانية، إذ لم يحدث تبادل لسلعة أو تقديم خدمة لعملاء وبالتالي لا يجب أن تسجل على أنها مبيعات، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة وهمية في الإيرادات والأرباح
- 5- تقوم بعض المنشآت بتسجيل إيرادات وهمية عن طريق التقدير عن الدخل الناتج من العمليات الاستثمارية أو الناتج من بيع الأصول على أنه إيراد مبيعات
- 6- تقوم بعض المنشآت بتسجيل التخفيض الممنوح من الموردين والمرتبط بمشتريات مستقبلية على أنه إيراد، حيث لا يجب تسجيل هذا التخفيض على أنه إيراد، ولكنه يعتبر تعديلاً أو تسوية لتكلفة البضاعة المشتراة التي يجب تخفيضها بهذه القيمة، كذلك قد تقوم بعض المنشآت بتسجيل النقدية الناتجة عن مردودات المشتريات على أنها إيراد مبيعات وذلك لتضخيم مبيعات المنشأة عن طريق تسجيل إيرادات وهمية
- 7- الاحتفاظ بإيراد تم اكتسابه قبل الاندماج والإعلان عنه بعد الاندماج مباشرة، فبعد الإعلان عن الاندماج تقوم بعض المنشآت التي سوف يتم إدماجها في منشأة أخرى بعدم التقرير عن إيرادات مبيعات حتى يتم الانتهاء من

عملية الاندماج، وبالتالي يتم تضخيم مبيعات ما بعد الاندماج عن طريق التقرير عن مبيعات تمت قبل الاندماج في القوائم المالية للمنشأة المندمجة الجديدة.

ج. رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة:

حتى نستطيع تحديد نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترات المحاسبية المختلفة، لا بد من مقابلة المصروفات بالإيرادات فإذا ما وجدت علاقة بينهما في الفترة نفسها، يتم تحميل تلك المصروفات على الإيرادات المحققة خلال الفترة، أما إذا اتضح عدم وجود علاقة بينهما فيتم توزيع المصروفات على فترات زمنية بطريقة منظمة أو تحميل تلك المصروفات على إيرادات الفترة المالية التي تم إنفاق المصروفات خلالها.

هذا وتتكدس المنشأة في كل فترة محاسبية نفقات لممارسة نشاطها وللحصول على سلع وخدمات من الغير، فإذا ما استنفدت هذه السلع أو الخدمات أي استخدمت وتم الاستفادة منها بالكامل خلال الفترة في أنشطة وعمليات المنشأة في الفترة نفسها، بحيث تؤدي إلى منافع قصيرة الأجل، فإنه يتم تسجيلها على أنها مصروفات مثل الإيجار والأجور، أما إذا لم تستنفد خلال الفترة وتؤدي إلى منافع طويلة الأجل فيتم تسجيلها أصولاً مثل الأصول الثابتة والمخزون، وعندما يتم الاستفادة تلك الأصول في الفترات المحاسبية التالية، فإنه يتم تسجيلها على أنها مصروفات مثل إهلاك الأصول الثابتة وتكلفة البضاعة المباعة والتي يجب تسجيلها في الفترة المحاسبية التي يتم فيها بيع تلك البضاعة وتحقيق الإيراد.

ويجب التفرقة بين المصروفات والإيرادات والمصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية المؤجلة، وفيما يلي مفهوم وخصائص كل نوع من هذه المصروفات:

1- مفهوم وخصائص المصروفات الإيرادية: هي تلك النفقات التي تتحملها المنشأة بصفة دورية متكررة من أجل

القيام بالأعمال والأنشطة العادية للمنشأة وللمحافظة على المقدرة الإنتاجية للأصول الثابتة للمنشأة، ويتم

معالجة هذا المصروفات على أساس تحميلها بالكامل على الفترة المالية التي حدث فيها الإنفاق وتظهر ضمن قائمة

الدخل

2- مفهوم وخصائص المصروفات الرأسمالية: هي تلك النفقات التي تتحملها المنشأة بصفة غير دورية وغير متكررة من أجل الحصول على أصول ثابتة أو لزيادة المقدرة الإنتاجية للأصول الثابتة للمنشأة، ويتم معالجة تلك المصروفات على أساس تحميل كل فترة مالية الجزء الذي استفادت به وتظهر ضمن قائمة الدخل، كما يتم ترحيل الجزء الباقي غير المستفاد إلى الفترات المالية التالية، ويظهر بقائمة المركز المالي

3- مفهوم وخصائص المصروفات الإيرادية المؤجلة: هي تلك النفقات التي تجمع بعض خصائص كل من المصروفات الإيرادية والرأسمالية، حيث تتحملها المنشأة بصفة غير دورية وغير متكررة ولكن لا ترتبط بالحصول على أصول ثابتة أو زيادة المقدرة الإنتاجية، بل ترتبط بالحصول على خدمات تستفيد منها المنشأة لأكثر من فترة مالية واحدة قد تصل إلى خمس سنوات وتتميز بكون حجمها مقارنة بالمصروفات الإيرادية، ويتم معالجة تلك المصروفات على أساس تحميلها على الفترات المالية التي استفادت بها، ومن أمثلة ذلك: مصاريف الحملات الإعلانية ومصاريف التأسيس.

د. التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات:

يعتبر مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولتطبيق هذا المبدأ بطريقة سليمة يؤخذ في الحسبان جميع الإيرادات والمكاسب التي تحققت بالفعل خلال الفترة، مع ضرورة عقد جميع المصروفات والخسائر التي تخص الفترة المالية سواء ما تحقق منها بالفعل أو لم يتحقق تماشياً مع سياسة الحيطة والحذر، وبذلك تنقسم المصروفات والخسائر التي يجب أخذها في الحسبان إلى:

- مصروفات وخسائر معلومة القيمة ومحددة بدقة، وبالتالي يمكن تحميلها على إيرادات الفترة المالية التي وقعت فيها

- مصروفات وخسائر وقعت بالفعل أو مؤكدة الحدوث، ولكنها غير معلومة المقدار ولا يمكن تحديدها بدقة لذلك يصعب تحديد نصيب الفترة المالية من هذه الأعباء بشكل دقيق، وبالرغم من ذلك فلا يجب إغفال هذه الأعباء بصورة كلية، حيث يجب تقدير ما يخص الفترة المالية منها وتحميلها على إيراداتها مع ضرورة تحري الدقة عند تقديرها، وإلا أصبحت القوائم المالية غير معبرة عن حقيقة نتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة.

وتعتبر المخصصات هي الطريقة المستخدمة للتغلب على مشكلة القياس المحاسبي ولضرورة قياس نتائج أعمال المنشأة في نهاية كل فترة مالية بطريقة صحيحة، ويهدف تكوين المخصصات بصفة أساسية إلى مصروفات وخسائر وأعباء تحملتها المنشأة في سبيل مباشرة نشاطها وعمالها، إلا أنها غير معلومة أو محددة المقدار ولذلك يجب خصمها من الإيرادات التي أسهمت في تحقيقها.

إن المخصص لا يعدو أن يكون تخصيصاً لجزء من إيرادات الفترة المالية لتغطية المصروفات والخسائر التي تخص الفترة نفسها التي لا يمكن تحديدها بصورة دقيقة، ويمكن تعريف المخصص بأنه مبلغ تقديري يحمل على قائمة الدخل لمواجهة أي نقص فعلي في قيمة أي أصل من أصول المنشأة أو لمقابلة الخسائر التي حدثت بالفعل أو المحتملة الحدوث أو لمقابلة الالتزامات المؤكدة أو المحتملة الحدوث، والتي لا يمكن تحديد مبلغها بصورة دقيقة عند إعداد القوائم المالية، والمخصص بهذا المعنى يعتبر تحميلاً على الأرباح وليس توزيعاً له، بمعنى أن المخصصات إلزامية وواجبة التكوين قبل الوصول إلى صافي الدخل، ويمكن تقسيم المخصصات إلى المجموعات التالية:

1- مخصصات لمقابلة النقص الفعلي في قيم الأصول ومن أمثلتها مخصصات إهلاك الأصول الثابتة ومخصص

هبوط أسعار الأوراق المالية

2- مخصصات لمقابلة خسائر وقعت فعلاً أو محتملة الحدوث مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ومخصص هبوط أسعار البضاعة

3- مخصصات لمقابلة التزامات مؤكدة أو محتملة الحدوث مثل مخصص الضرائب المتنازع عليها ومخصص

التعويضات القضائية.

هذا ويجب التفرقة بين المخصصات والاحتياطيات والتي تعتبر من البنود المهمة التي تدعم المنشأة وتساعد على تقوية مراكزها المالية ومواجهة أي أزمات مالية في المستقبل أو تمويل أي توسعات مستقبلية، وتعتبر الاحتياطيات توزيعاً للربح وليس عبئاً أو تحميلًا عليه، فلا مجال لتكوين الاحتياطيات ما لم تكن هناك أرباح تسمح بذلك، حيث تشير الاحتياطيات إلى المبالغ التي تحتجز من الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة لمقابلة أغراض أو تحقيق أهداف معينة، مثل الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي.

ويؤدي الخلط بين مخصصات الاحتياطيات إلى عرض القوائم والتعبير عن نتائج الأعمال والمركز المالي بصورة غير عادلة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذهم القرارات المختلفة.

هذا وتقوم بعض المنشآت بالغش والتلاعب في المخصصات عن طريق العديد من الأساليب كما يلي:

1- التلاعب في تقدير المخصصات والتي يتم تكوينها بقيمة تقديرية لمواجهة الالتزامات المتوقعة الخاصة بالفترة والتي

تكون غير محددة القيمة بدقة، ومن أمثلتها مخصص التعويضات القضائية ومخصص تكاليف معالجة الآثار

الضارة بالبيئة الناجمة عن أنشطة المنشأة خلال الفترة

لذلك فإنه عند تكوين هذه المخصصات في نهاية الفترة المالية؛ يجب عدم تسجيل أي مبالغ تقوم المنشأة بإنفاقها لسداد هذه الالتزامات في الفترة التالية كمصروفات، بل يتم خصمها من أرصدة هذه المخصصات.

وتقوم بعض المنشآت بالتلاعب في تكوين واستخدام هذه المخصصات بغرض التحكم في مستوى الأرباح المحققة في كل فترة مالية بما يتناسب مع ما أعلنته من توقعات، وذلك عن طريق المغالاة في تقدير قيمة المخصصات في الفترات المالية التي تتحقق فيها هذه المنشآت أرباحاً مرتفعة، وبالتالي تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، ثم تقوم بتخفيض قيمة هذه المخصصات في الفترات التي تحقق فيها أرباحاً قليلة وتسجل هذا الانخفاض في المخصصات بوصفها أرباحاً، وبالتالي ترفع مستوى الأرباح في هذه الفترة على غير الحقيقة، كما تقوم بعض المنشآت باستخدام المخصصات في غير الغرض الذي تم تكوينها من أجله، عن طريق استخدام المخصصات المكونة في فترات سابقة لمواجهة التزامات محددة، وذلك لتغطية مصروفات تشغيلية تخص الفترة الحالية، وبالتالي تخفيض المصروفات وزيادة صافي دخل الفترة الحالية على غير الحقيقة

2- تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، حيث تقوم بعض المنشآت ببيع جزء من مبيعاتها على الحساب (بالأجل)، وفي تاريخ البيع يتم تسجيل هذه المبيعات بحسابات المدينين، فإذا ما تبين في وقت لاحق أن بعض هذه الحسابات لن يمكن تحصيلها فإنه يتم تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها وتكوين مخصص لذلك مقابل تحميل هذه المخصصات على المصروفات بقيمة تقديرية، وتقوم بعض المنشآت بالتلاعب في هذه المخصصات بتخفيضها بغرض تخفيض المصروفات المرتبطة بها، وبالتالي زيادة أرباح الفترة على غير الحقيقة

3- إدراج المخصصات ضمن الاحتياطيات، مما يؤدي إلى تحميل الفترة المالية القادمة بالالتزام والذي قد تتحدد قيمته في الفترة المالية القادمة، وبالتالي يتم تحميل مصروفات خاصة في الفترة السابقة على قائمة الدخل للفترة الحالية، كما أن زيادة الاحتياطيات يؤدي إلى الزيادة غير الحقيقية في صافي أصول المنشأة (الأصول – الالتزامات) حيث إنها تعتبر ضمن حقوق الملكية، مما يؤدي إلى عدم تعبير القوائم المالية عن نتيجة الأعمال والمراكز المالية بشكل صادق

4- المغالاة في تكوين المخصصات مما يؤدي إلى تكوين احتياطيات سرية، حيث إن أي مبالغ تم تكوينها الأغراض المخصصات تزيد قيمتها على قيمة تلك الأغراض عند حدوثها، يجب أن يتم معالجة هذه الزيادة على أنها احتياطيات، وقد تستخدم الاحتياطيات السرية في التلاعب في نتائج أعمال المنشأة وتوزيع أرباح في السنوات الخاسرة، والتأثير على أسعار أسهم المنشأة.

هـ. التصنيف والإفصاح الخاطئ في قائمة الدخل:

تقوم بعض المنشآت بالغش والتحايل عن طريق إعادة تصنيف عناصر قائمة الدخل بدلا من التلاعب في تسجيل العمليات المختلفة، حيث يمكن أن تقوم المنشأة بإظهار بعض العناصر في غير مكانها الصحيح، إذ يمكن أن تعالج بعض بنود المكاسب غير العادية على أنها إيرادات عادية أو معالجة مصروف تشغيلي على أنه مصروف غير تشغيلي ويترتب على ذلك ظهور الدخل التشغيلي أعلى من الحقيقة، ولكن دون أن يتأثر صافي الدخل النهائي.

ويمكن تقسيم عمليات المنشأة إلى بنود عادية وبنود غير عادية، وتشير البنود العادية أو المتكررة إلى تلك العمليات التي من المتوقع إعادة حدوثها في الفترات القادمة ويتم قياسها عن طريق الدخل من عمليات التشغيل المستمرة ويعتبر مؤشرا لأداء

المنشأة، وتشير البنود غير المتكررة إلى العمليات التي لا يتوقع أن تحدث مرة أخرى في الفترة القادمة، ويشمل هذا النوع من البنود غير العادية أحداثاً يصعب تكرارها وغير عادية مثل الخسائر التي تنتج من الحرائق أو الظواهر الطبيعية أو خسائر عقود مبادلات أسعار الفائدة، أو أرباح وخسائر التخلص من عمليات التشغيل المتوقفة.

هذا وتعادل أهمية التصنيف والإفصاح الملائم للقيم الموجودة في قائمة الدخل أهمية كل من القياس والاعتراف الملائم بهذه القيم، حيث يؤدي تحريك بند من بنود قائمة الدخل إلى مكان آخر في القائمة إلى تحريف إجمالياتها الفرعية وإعطاء صورة مضللة عن الأداء المالي للمنشأة، ومن الأساليب الاحتيالية التي تستخدمها المنشآت ما يلي:

1- تحريك بند من بنود قائمة الدخل داخل أو خارج نطاق الدخل من عمليات التشغيل، مما يؤدي إما لزيادة أو تخفيض الدخل التشغيلي، حيث يعتبر الدخل التشغيلي مهماً جداً للحكم على الأداء التشغيلي الرئيسي للمنشأة، ويلاحظ أن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها لم تضع تعريفاً دقيقاً له مما سمح بوجود مرونة في العناصر التي تصنف بداخله وتخضع للحكم والتقدير الشخصي مما سمح بالاحتيال والتلاعب، فقط توضع بعض البنود غير المتكررة ضمن الدخل التشغيلي مثل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التحوط، أو الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة، أو المكاسب أو الخسائر غير المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع، حيث تعتبر من العناصر الأخرى للدخل الشامل، لذلك لا بد من أن يعرف مستخدمو ومحللو القوائم المالية حافز المنشآت من وراء تصنيف البنود غير المتكررة ضمن الدخل من عمليات التشغيل وذلك للوصول إلى نتائج مرغوب فيها، كما يجب أن يقوموا باختبار جميع البنود الموجودة داخل وخارج الدخل التشغيلي وإعادة تصنيفها للوصول إلى الرقم الحقيقي للدخل من عمليات التشغيل

2- تحريك المصروفات من تكلفة البضاعة المباعة إلى المصروفات البيعية والإدارية والعمومية لزيادة مجمل الربح

3- تحريك بعض العمليات خارج عمليات التشغيل المتوقفة عند بيعها بمكسب وإدخالها ضمن عمليات التشغيل المتوقفة عند بيعها بخسارة لزيادة الدخل من عمليات التشغيل المستمرة، وذلك عن طريق التحايل في تصنيف البنود غير العادية وعمليات التشغيل المتوقفة وإدخالها ضمن عمليات التشغيل المستمرة للحصول على رقم مستهدف وغير حقيقي للدخل من عمليات التشغيل المستمرة

4- تستخدم بعض المنشآت مصطلحات احتيالية وتدخلها ضمن بنود قائمة الدخل مثل نفقات إعادة الهيكلة وذلك لإيحاء المستخدمين للقوائم المالية بأنه سيحدث تحسن مستقبلي لإداء المنشأة ولزيادة أسعار أسهمها لذلك يجب على المحللين والمستخدمين فحص بنود إعادة الهيكلة والأنشطة المتعلقة بها بدقة

5- الاستخدام الخاطئ لمفهوم الأهمية النسبية لتشويه نتائج أعمال المنشأة وعدم الشفافية المرتبطة بالنتائج وذلك عن طريق عدم الإفصاح عن بند ما بصفة مستقلة بحجة أنه غير مهم نسبياً، فالأخطاء والتحريفات قد تظل موجودة ولا يمكن تصحيحها لو لم يتم تطبيق معيار الأهمية النسبية بالطريقة الصحيحة والملائمة كذلك يجب التأكد من مكونات بند المصروفات والإيرادات الأخرى وذلك بالاطلاع على الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، حيث قد تكون قيمة هذه البنود كبيرة ولا تقوم المنشأة بتحديد مكوناته وتفصيلاته وقد يحوي بنود غير متكررة وذلك للتأثير على الدخل المقرر عنه.³²

³² المرجع السابق رقم 12

الفصل الثاني: الاحتيال

المبحث السادس: المحاسبة القضائية

Chapter two: Fraud

Sixth topic: Forensic accounting

• المحاسبة القضائية Forensic accounting

تعتبر المحاسبة القضائية إحدى آليات ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي حيث تشمل المهارات المحاسبية المتخصصة التي تعمل على ممارسة المحاسبة القضائية الاستباقية حيث تبحث عن الأخطاء والتقلبات والمعاملات قبل أن تتبلور في صورة احتيال، والبحث فيما إذا كان من الضروري استخدام خدمات المحاسب القضائي لمساعدة القضاء في تنويره بالجوانب المالية والمحاسبية.

أ. مفهوم المحاسبة القضائية The concept of forensic accounting

شهدت المحاسبة القضائية دخولا تدريجيا إلى التيار الرئيسي المعاصر للأدبيات المحاسبية وقد تم تعريفها من الناحية المفاهيمية والتشغيلية من قبل عدد كبير من العلماء، عرف بأنه مجال محاسبي يستخدم مهارات علم المحاسبة والمراجعة والتحقيق من أجل الكشف عن الأضرار الاقتصادية، وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي.

المحاسبة القضائية ليست فقط محاسبة لأنها تنظر إلى ما هو أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، الأمر الذي يتطلب تحليلا علميا عميقا لبيانات القضية، لتساعد بعد ذلك في الكشف عن المشكلات المتأصلة في الأعمال والتمويل، وتستخدم القانون ومهارات التحقيق التي يجب أن تكون حاضرة في المحاكم لحل النزاعات القضائية بشكل عادل، وهي ليست مجرد تدقيق لأن التدقيق يؤهل بشكل أساسي المحاسبين والمراجعين الماليين، في حين أن هذا النموذج هو جزء من عمل ومهارات المحاسبة القضائية.

المحاسبة القضائية هي مجال تخصص له علاقة بتوفير المعلومات التي من المفترض استخدامها كدليل خاصة للأغراض القانونية، كما أنها ممارسة لجمع البيانات وتحليلها في مجالات استشارات دعم التقاضي، وشهادة الخبراء، وفحص الاحتيال وتقديم نتيجة تتعلق بالحسابات أو قوائم الجرد أو العرض لها ذات الجودة التي سيكون مأخوذا بها في بعض الإجراءات القانونية المتنازعة، أو ضمن بعض المراجعة القضائية أو الإدارية.

المحاسبة القضائية هي تطبيق القواعد والضوابط والتطبيقات المالية ودمج أنشطة التحقيق المحاسبية والإجراءات القانونية للكشف عن الجرائم المالية والتحقيق فيها والأفعال الاقتصادية السيئة ذات الصلة، تعد المحاسبة القضائية مجالاً عالي التقنية ومتخصصاً من الممارسة ضمن مبادئ وأخلاقيات مهنة المحاسبة.³³

في ضوء ما تقدم، يمكن تعريف المحاسبة القضائية بأنها أحد المجالات المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة، مما يتطلب من ممارسها أن يكون على دراية بمجموعة من المهارات المعرفية المختلفة مثل مفاهيم وتطبيقات المحاسبة، ومهارات وأساليب المراجعة ومهارات التحقيق، وممارسة أعلى درجات الشك المهني في ضوء المعرفة بالأمور القانونية وتكنولوجيا المعلومات، والتي تستخدم لتقديم رأي مهني مستقل حول المشاكل والدعاوى القانونية، ولمنع أو الحد من الاحتيال المالي والكشف والإبلاغ عنها وتحديد الأشخاص المسؤولين والمتورطين فيها.³⁴

ب. مجالات المحاسبة القضائية

تتنوع الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية في مختلف مجالات التحقيقات المالية لتوضيح ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة، ويمكن تحديد المجالات الرئيسية بما يلي:

- تقديم المشورة لحل النزاعات هي خدمة يقدمها المحاسب القضائي، حيث يقدم رأيه بناءً على الحقائق المعروفة، ولكن إذا لم تكن الحقائق معروفة، يقوم المحاسب القضائي بالتحقيق في موضوع الخلافات، ومن ثم تكوين رأيه على أساس التحقيقات التي يجريها
- شاهد خبير في الشؤون المالية يجوز للمحاسب القضائي أن يكون أحد الخبراء في القضايا التي تشمل مجال المحاسبة والشؤون المالية أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب، أو تقييم الأداء المالي، ويساهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال، أو المساعدة في ترجمة الوثائق، وتجدر الإشارة إلى أن عمل المحاسب القضائي مهم للغاية لأننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن القاضي قد لا يكون على دراية بلغة المحاسبة، وعليه يجب على المحاسب القضائي أن يفسر كل شيء بدقة وأن يتجنب طرح الموضوعات بطريقة معقدة

³³ المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي، ميعاد ناصر جار الله وهدى إبراهيم السيد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2022

³⁴ المرجع السابق رقم 33

- هناك أدوار أخرى للمحاسب القضائي في مجموعة من الخدمات الأساسية المتعلقة بالاحتيال وسوء السلوك المالي، والتحقيق في القضايا التنظيمية، وإدارة مخاطر الاحتيال، وخدمات الاكتشاف الإلكتروني، والمساعدة في استرداد الأصول المسروقة ومكافحة غسيل الأموال والخلافات بين المساهمين، وبعض خدمات الطلاق بين الزوجين في تحديد الأمور المالية وكذلك في قضايا التأمين والتوقف المفاجئ للأعمال، وتشمل تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة القضائية في التدقيق والتمويل، الأساليب الكمية والمجالات القانونية والبحثية المحددة ومهارات التحقيق لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج وإبلاغها من خلال التقارير، نظرا لخبرتهم، نتيجة للممارسة المهنية، لديهم معرفة بالمهارات المتعلقة بالاحتيال.

ج. مسؤوليات المحاسب القضائي

- إجراءات التحليلات المالية لسجلات المنشأة والسجلات الشخصية
- المساعدة في تحديد وتعقب الأفراد أو المجموعات المشاركة في نشاطات مشبوهة أو غير قانونية عن طريق تعقب مسار الأموال
- المشاركة في جمع الأدلة ذات الطابع المالي
- مرافقة المحققين في إجراء مقابلات مع الأفراد محل التحقيق حول الموضوعات ذات الطبيعة المالية
- تحديد مصادر التمويل والمعاملات المترابطة والمساعدة في تتبعها
- مساعدة محامي الادعاء في تطوير الاستراتيجيات
- العمل باعتباره شاهدا من الخبراء في الإجراءات القضائية.

د. آلية عمل المحاسبة القضائية

المرحلة الأولى: التشخيص والتخطيط الجيد للمشكلة: بادي ذي بدء يتوجب على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد ماهية المشكلة وطبيعتها في البداية هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال استخدام الطرق المحاسبية

المرحلة الثانية: جمع أدلة الإثبات، تعتبر هذه المرحلة في منتهى الأهمية، إذ يتوجب على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال المرحلة الأولى، التشخيص والتخطيط الجيد للمشكلة للتأكد ما إذا يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، أو هي مضللة

المرحلة الثالثة: تقييم أدلة الإثبات: أما المرحلة الثالثة في فحص واختبار عمليات الاحتيال والخداع تكون درجة عالية من الأهمية، حيث يكون فيها تقييم أدلة الإثبات، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج الهامة وإعداد التقرير النهائي

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير النهائي: فهي إعداد التقرير النهائي، وبصفة عامة يجب مراعاة الاعتبارات المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وأهمها أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها والاستدلال بها وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة وأن يتناول التقرير كافة الحقائق والأدلة بحيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية أدلة الإثبات التي تم تجميعها من خلال الفحص.³⁵

³⁵ المرجع السابق رقم 33

الفصل الثاني: الاحتيال

المبحث السابع: الآثار السلبية الناتجة من النصب والاحتيال

Chapter two: Fraud

Seventh topic: The negative effects of fraud

الآثار السلبية في جرائم النصب والاحتيال:

لجريمة النصب والاحتيال آثار سلبية كبيرة على الأفراد، والمجتمعات، وأثارها في الأفراد ظاهر، وذلك بالاستيلاء على أموالهم، ومخدراتهم، ومقدراتهم، وأما آثارها على المجتمع فمن خلال عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

الآثار السلبية في الجانب الاجتماعي:

تؤدي جرائم النصب والاحتيال إلى تغيير معايير المجتمع الاجتماعية، ليكون معيار المجتمع، وشعاره المداينة والنفاق الاجتماعي، والتدليس، وتشويه طموح الشباب الطامح للرقى من خلال الدراسة النظامية الجامعية، لتبوء أعلى المراتب، والوظائف، لبحث الشاب عن طموحه من خلال الكسب السريع، ومضاعفة الأرصدة من خلال هذه الأعمال المشينة؛ لأنه يرى أن أصحاب هذه الجريمة حققوا نجاحات مالية، وأرصدة عالية بهذه الأعمال، مع تخلفهم الدراسي، دون إدراك لانحطاطهم الأخلاقي.

الآثار السلبية في الجانب التنظيمي:

ينتج عن جريمة النصب والاحتيال عدة آثار سلبية على الجانب التنظيمي منها:

- فقدان ثقة المواطن بالأنظمة الرسمية، وفعاليتها في تحقيق الأهداف العظيمة التي أنشئت من أجلها
- فقدان ثقة المواطن في تصريحات المسؤولين
- ضعف وتلاشي الأمل في إصلاح المجتمع
- إهدار القوانين واللوائح، عدم الالتزام بها، لثبوت عدم جدواها في محاربة النصابين المحتالين
- ضعف اختفاء الأجهزة الرقابية والوسطية بين المجتمع والحكومة، وعدم دفاعها عن حقوق

المسلوبين.³⁶

³⁶ المرجع السابق رقم 15

الآثار السلبية في الجانب الاقتصادي:

تؤدي جريمة النصب والاحتيال إلى إزهاق الجانب الاقتصادي من خلال ما يلي:

- انخفاض قيمة العملة الوطنية
- انتشار البطالة، والفقر
- جذب الاستثمارات الأجنبية، لعدم الثقة بالاستثمارات الداخلية
- عرقلة النمو الاقتصادي، من خلال الاستيلاء على السيولة النقدية
- عدم استقرار المناخ الاقتصادي للدولة، وكثرة تكاليف الضمان، والتأمين فيها
- تشويه التعامل التجاري في العلاقات الاقتصادية
- تحجيم النشاط التجاري، ووضع القيود المعقدة عليه.³⁷

³⁷ المرجع السابق رقم 15

الفصل الثالث: أثر الاحتيالات في الشركات المساهمة

المبحث الأول: الشركات المساهمة

Chapter three: The impact of fraud in joint stock companies

First topic: Joint stock companies

أنواع الشركات و أقسامها: Types of companies and their divisions

تقوم الشركات عموماً على اعتبارين هما الاعتبار الشخصي والاعتبار المالي، فبينما تقوم شركات الأشخاص على الاعتبار الشخصي نجد أن شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي، أما الشركات المختلطة، فتقوم على كلا الاعتبارين، ونظراً لحاجة المجتمع إلى المزيد من التطور في مجال الأنظمة، كان لابد من تحديث نظام الشركات بما يتناسب مع تطور الحياة الاقتصادية، وبما يتوافق مع نظام السوق المالية السعودي لعام 1424هـ، وهو ما تحقق في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بإصدار نظام الشركات الجديد لعام 1437هـ.

وتنقسم الشركات في النظام إلى:

- شركة التضامن
- شركة التوصية البسيطة
- شركة المحاصة
- الشركة المساهمة
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة
- شركة الشخص الواحد.

1- شركات الأشخاص:

وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي بين الشركاء كالصداقة والقربة، وتشمل: شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المحاصة.

2- شركات الأموال:

وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي، وشخصية الشريك ليست محل اعتبار، فالمساهم فيها يقدم حصته في رأس

مال الشركة دون أن يلتفت إلى باقي الشركاء، والنموذج الأمثل لهذه الشركات هي الشركة المساهمة.³⁸

³⁸ مقال شركة المساهمة، المحامية رباب أحمد المعبي، محاماة نت، 2019

3- الشركة المساهمة:

لشركة المساهمة تعريف يميزها عن الشركات الأخرى ويوضح المركز القانوني للشركاء في تلك الشركة، ومن خلال تعريف الشركة تتضح خصائصها، كما أن شخصية الشريك ليست محل اعتبار ومسؤولية محدودة، ولكن يجوز للمساهمين في تلك الشركة حق تداول الأسهم، ويوجد خصائص أخرى لشركة المساهمة سوف نسردها فيما يلي بعد توضيح المقصود بشركة المساهمة، ووفقاً لما نص عليه نظام الشركات السعودي في المادة (52) فإن الشركة المساهمة، هي شركة رأس مالها مقسم إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة على ممارسة نشاطها، وبذلك فإن الشركة المساهمة هي الشركة التي يقسم رأس المال فيها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية، ويسمى الشركاء في هذه الشركات بالمساهمين، وهم ليسوا تجاراً ولا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود قيمة الأسهم التي يمتلكونها في الشركة، ووفقاً للتعريف السابق فإن الشركات المساهمة لها خصائص تميزها من غيرها من الشركات وتعد الشركة المساهمة النموذج الأمثل لشركات الأموال نظراً لضخامة رأس مالها، وهي تلك الشركات التي لا تؤدي فيها شخصية الشريك الدور الأساسي، بل يتقدم فيها الاعتبار المالي إلى المرتبة الأولى، فلا تقوم هذه الشركات على الاعتبار الشخصي، إذ العبرة فيها بما يقدمه الشركاء من مال، بحيث يمكن القول تجاوزاً بأن اجتماع الأموال لأشخاص هو الأساس في هذه الشركات، لذلك تتكون الشركة من عدد كبير من المساهمين خاصة في حالة الشركات التي تعرض أسهمها للاكتتاب العام، ولما كانت هذه الشركات تقوم على الاعتبار المالي، فإن شخصية الشركة تنفصل انفصالاً تاماً عن شخصية الشركاء فيها، بحيث لا يتأثر وجود الشركة بما قد يصيب حياة الشركاء من عوارض، ويلاحظ أنه بسبب توارى الاعتبار الشخصي في الشركة المساهمة وهيمنة الاعتبار المالي أصبحت شركات الأموال اللازمة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية الضخمة والعلاقة التي يعجز أمامها الأفراد وشركات الأشخاص بإمكانياتها المتواضعة على تنفيذها، وتوارى الاعتبار الشخصي في شركات الأموال لا يعنى بحال من الأحوال غيابه تماماً، بل يعنى ضعف دورها مقارنة بالدور الذي يضطلع به الاعتبار المالي فيها.³⁹

³⁹ المرجع السابق رقم 38

المسؤولية المحدودة للشريك المساهم:

تكون مسؤولية المساهم في الشركة المساهمة محدودة بمقدار مساهمته برأس مالها، فإذا استغرقت ديون الشركة أموالها فالمساهم لا تتعدى خسارته المبلغ الذي دفعه لقاء الأسهم التي اكتتب بها أو اشتراها، وذلك لأن الشركة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ولا يكتسب المساهم فيها صفة التاجر، وأن المشرع حدد مسؤولية المساهم، وبالتالي تعد المسؤولية المحدودة من الأمور التي لا يجوز الاتفاق على خلافها في عقد الشركة، وبذلك لا يستطيع دائن الشركة الرجوع على المساهم بدين له على الشركة، ويعد تحديد مسؤولية المساهم من أهم خصائص الشركة المساهمة على الإطلاق.

الحد الأدنى لعدد الشركاء:

وضع النظام السعودي حداً أدنى لعدد الشركاء على أنه لا يجوز أن يقل عدد الشركاء في الشركة المذكورة عن شريكين وفقاً للمادة الثانية من نظام الشركات الجديد، ولا يجوز تأسيس الشركة دون اكتمال ذلك العدد، كما أن عدم اكتمال هذا العدد يؤدي إلى عدم تأسيس الشركة، ونقصهم عن العدد المطلوب أثناء حياة الشركة يؤدي إلى انقضاءها، وقد أجازت المادة (55) من نظام الشركات الجديد، تأسيس شركة مساهمة من شخص واحد، ولكنها قصرت ذلك على الدولة والأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية العامة، والشركات المملوكة بالكامل للدولة، والشركات التي لا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين ريال، وهذه المادة تنطبق على الشركات المساهمة المقفلة والمفتوحة (العامة).

الحد الأدنى لرأس مال الشركة المساهمة:

يجب أن يكون رأس مال الشركة عند تأسيسها كافياً لتحقيق غرضها، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل عن (خمس مائة ألف) ريال، ويجب كذلك ألا يقل المدفوع من رأس المال عند التأسيس عن الربع.⁴⁰

⁴⁰ المرجع السابق رقم 38

اسم الشركة المساهمة مستمد من غرضها:

وفقا لنظام الشركات السعودي فإنه يكون لكل شركة مساهمة اسم يشير إلى غرضها، ولا يجوز أن يشتمل هذا الاسم على اسم شخص ذي صفة طبيعية، إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص أو إذا ملكت الشركة منشأة تجارية، واتخذت من اسمها اسما لها، أو إذا كان هذا الاسم اسما لشركة تحولت إلى شركة مساهمة، واشتمل اسمها على اسم شخص ذي صفة طبيعية، وإذا كانت الشركة مملوكة لشخص واحد، وجب أن يتضمن الاسم ما يفيد أنها شركة مساهمة مملوكة لشخص واحد، واستثناء مما سبق وفقا لنظام الشركات السعودي، فإنه يطلق على الشركة المساهمة اسم أحد الأشخاص في الحالات التالية:

1- إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم شخص، فيجوز أن يطلق اسمه على عنوان الشركة

المساهمة

2- إذا تملكت الشركة المساهمة مؤسسة تجارية، فيجوز أن تتخذ اسمها اسما لها، ويجب في هذه الحالة أن تضاف

إلى الاسم عبارة شركة مساهمة

3- إذا كان هذا الاسم اسما لشركة تحولت إلى شركة مساهمة، واشتمل اسمها على اسم شخص ذي صفة طبيعية،

ويقع هذا عادة عندما تتحول مؤسسة فردية أو شركة أشخاص إلى شركة مساهمة، حيث يفضل الشركاء الإبقاء

على العنوان القديم حفاظا منهم على عملاء الشركة

4- إذا كانت الشركة مملوكة لشخص واحد، وجب أن يتضمن الاسم ما يفيد أنها شركة مساهمة مملوكة لشخص

واحد.

وبناء على ما سبق فليس لشركة المساهمة عنوان مكون من أسماء الشركاء فيها، وإنما يكون لها اسم تجاري يشتق من الغرض من إنشائها، وهذا أمر طبيعي، إذ إن الشركة المساهمة من شركات الأموال التي تنفصل فيها شخصية الشركة عن شخصية الشركاء، ومن ثم فإن ائتمان الشركة لا يعتمد على مدى ما يتمتع به المساهمون من ثقة، وإنما على مدى قدرة الشركة على تجميع رؤوس الأموال، والعلة من عدم وضع أسماء الشركاء في عنوان الشركة المساهمة هو أن استخدام الشركة المساهمة لعنوان مكون من أسماء بعض المساهمين فيها قد يكون من شأنه أن يخلق وضعاً ظاهراً خادعاً للمتعاملين مع الشركة الذين قد يقبلون على التعامل مع الشركة في هذه الحالة باعتبارها من شركات الأشخاص وعلى

أساس الثقة التي يولونها للمساهمين الذي ظهرت أسماؤهم في عنوان الشركة، ليفاجئوا بعد ذلك بأن مسؤولية هؤلاء المساهمين محدودة في حدود حصصهم.

عدم اكتساب الشريك المساهم صفة التاجر:

لا يكتسب الشريك المساهم في شركة المساهمة صفة التاجر، وذلك نتيجة طبيعية لمسؤوليته المحدودة ولعدم اشتغال عنوان الشركة على اسمه، وبالتالي فليس من الضروري توافر أهلية احتراف الأعمال التجارية للمساهم، كما أن إفلاس الشركة لا يترتب عليه إفلاس الشريك المساهم، ولا يلتزم المساهم بالتزامات التاجر.⁴¹

الطبيعة القانونية لشركة المساهمة:

الشركة المساهمة تقوم على المشروعات الاقتصادية الكبرى واسعة النطاق والتي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة تحصل عليها عن طريق الالتجاء إلى الادخار العام، فلقد تدخل النظام بنصوص أمرة لحماية الاقتصاد القومي وجمهور المدخرين، ولم يترك أمر إنشائها لمحض إرادة المتعاقدين الحرة.

انقضاء الشركة المساهمة:

تنقضي الشركة المساهمة بأحد الأسباب العامة لانقضاء جميع الشركات، وفقا لنظام الشركات وهي:

- أ. انقضاء المدة المحددة لها، ما لم تمدد وفقا لأحكام النظام
- ب. تحقق الغرض الذي أسست من أجله، أو استحالة تحقيقه
- ج. انتقال جميع الحصص أو جميع الأسهم إلى شريك أو مساهم واحد، ما لم يرغب الشريك أو المساهم في استمرار الشركة وفقا لأحكام النظام
- د. اتفاق الشركاء على حلها قبل انقضاء مدتها
- هـ. اندماجها في شركة أخرى
- و. صدور حكم قضائي نهائي بحلها أو بطلانها، بناء على طلب أحد الشركاء أو أي ذي مصلحة، وكل شرط يقضي بالحرمان من استعمال هذا الحق يعد باطلا.

⁴¹ المرجع السابق رقم 38

وإلى جانب هذه الأسباب العامة للانقضاء، توجد أسباب خاصة لانقضاء الشركة المساهمة وتتمثل في حالتين:

الأولى:

إذا آلت جميع أسهم الشركة المساهمة إلى مساهم واحد لا تتوافر فيه الشروط الواردة في المادة (الخامسة والخمسين) من النظام، تبقى الشركة وحدها مسؤولة عن ديونها والتزاماتها، ومع ذلك يجب على هذا المساهم توفير أوضاع الشركة مع الأحكام الواردة في هذا الباب أو تحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد خلال مدة لا تتجاوز سنة، وإلا انقضت الشركة بقوة النظام.⁴²

الثانية:

1- إذا بلغت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس المال المدفوع، في أي وقت خلال السنة المالية، وجب على أي مسؤول في الشركة أو مراجع الحسابات فور علمه بذلك إبلاغ رئيس مجلس الإدارة، وعلى رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء المجلس فوراً بذلك، وعلى مجلس الإدارة - خلال خمسة عشر يوماً من علمه بذلك - دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام النظام - وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساس

2- وتعد الشركة منقضية بقوة النظام إذا لم تجتمع الجمعية العامة غير العادية خلال المدة السابق ذكرها، أو إذا اجتمعت وتعدرت عليها إصدار قرار في الموضوع، أو إذا قررت زيادة رأس المال وفق الأوضاع المقررة في هذه المادة ولم يتم الاكتتاب في كل زيادة لرأس المال خلال تسعين يوماً من صدور قرار الجمعية بالزيادة.⁴³

⁴² المرجع السابق رقم 38

⁴³ المرجع السابق رقم 38

الفصل الثالث: أثر الاحتيالات في الشركات المساهمة

المبحث الثاني: أثر الغش والتلاعب على القوائم المالية

Chapter two: The impact of fraud in joint stock companies

**Second topic: The effect of fraud and manipulation on the financial
statements**

أثر الغش والتلاعب على القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن العرض المحايد للقوائم المالية، لذلك فإن كشف منع الغش والتلاعب في التقارير المالية لا بد أن يبدأ من المنشأة التي تعد القوائم المالية، حيث تشمل مسؤولية الإدارة ثلاثة عناصر أساسية:

- 1 - مسؤولية الإدارة في اختيار بدائل قواعد المحاسبة التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية
- 2 - مسؤولية الإدارة عن إعداد قوائم مالية صادقه تعكس نتيجة عمليات المنشأة خلال السنة المالية ومعبرة عن المركز المالي لها في تاريخ معين
- 3 - مسؤولية الإدارة في تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية ذي كفاءة وفاعلية.

و نظرا للتعدد وتنوع الفئات التي تستخدم القوائم المالية المنشورة لمنشآت الأعمال مثل المستثمرين و المساهمين والمقرضين والبنوك والأجهزة الحكومية، فإن احتياجات هذه الفئات تتنوع وتختلف أيضا من ناحية المعلومات المناسبة و المطلوبة لكل منها؛ لذلك فإن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة لا بد أن تكون واضحة ومفهومة ونظرا لأن هذه البيانات والمعلومات المحاسبية يتم إعدادها وفقا لطرق وتقديرات وسياسات محاسبية مختلفة، فإنه يكون من الضروري قيام المنشآت بالإفصاح عن تلك الطرق والسياسات المحاسبية والأسس المتبعة في إعداد التقديرات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك لأهمية هذا الإفصاح في تفسير البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في تلك القوائم، ويلاحظ أن السياسات المحاسبية هي التي تحدد أسس إعداد التقديرات، وبالتالي فإنه أي تغيير في السياسات المحاسبية سوف ينعكس على التقديرات المحاسبية وبالتالي على القوائم المالية، ونتيجة للمرونة المتاحة في الطرق والسياسات المحاسبية في معالجة البنود الواردة في القوائم المالية، ومع وجود الحرية لإدارة المنشأة في اختيار الطريقة والسياسة المناسبة لها من خلال الممارسات البديلة المتعددة في تلك الطرق والسياسات التي تؤدي إلى مجموعة متباينة من البيانات والمعلومات المحاسبية؛ ترتب على ذلك ازدياد الغش والتلاعب المحاسبي وإن تغيير الطرق التقديرات والسياسات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية، وبالتالي جودة البيانات والمعلومات المحاسبية، ومن البديهي أن أي

تحريف للأرقام المحاسبية يعتبر أمراً غير مرغوب فيه من قبل مستخدمي القوائم المالية المنشورة، ولأن هناك مجموعة من الدوافع المحددة الكامنة قد تدفع إدارات منشآت الأعمال إلى اختيار طريقة أو سياسة محاسبية دون الأخرى لمعالجة البنود الواردة في القوائم المالية، وذلك لتحقيق أغراض معينة مثل إخفاء مشاكل الأداء بها، أو تجميل حساباتها ورسم صورة جيدة للمنشأة؛ لذلك فإن الفائدة الحقيقية من استخدام هذه القوائم المالية بالنسبة للقرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك القوائم تتوقف على مدى إدراك وفهم هؤلاء المستخدمين للمغزى الحقيقي لها، وكذلك الأسس والقواعد والسياسات التي أعدت على أساسها، وأيضاً الدوافع أو المحددات الحقيقية والكامنة وراء التغيير الاختياري لتلك الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة المستخدمة في إعداد تلك القوائم المنشورة.⁴⁴

مما سبق يتضح ضرورة إمداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن دوافع الإدارة بشأن التغيير الاختياري للطرق والسياسات المحاسبية؛ إذ يؤثر تغييرها على دلالة القوائم المالية، مما يؤثر على درجة اعتماد هؤلاء المستخدمين على هذه القوائم وإمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

دور مراجع الحسابات الخارجي

هذا وتواجه مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة أزمة فقدان الثقة والمصداقية نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين والرأي العام الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانحيار الكثير من المنشآت والبنوك عن سبب عدم إعطاء المراجعين إشارات إنذار بخصوص تلك المنشآت، حيث تم توجيه التهمة لمكتب آرثر اندرسون والذي يواجه دعوى قضائية بسبب دوره كمراجع حساب شركة أنرون الأمريكية للطاقة التي انهارت في عام 2001 م وما تلى ذلك من اكتشاف مواطن خلل محاسبي وفضائح مالية في شركات أخرى.

أما عن دور المراجع الخارجي تجاه الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والتغيير فيها، فقد أشارت كل من معايير المراجعة الدولية والأمريكية والسعودية والخاصة بتقرير المراجع الخارجي إلى أن المراجع الخارجي قد يختلف مع الإدارة حول بعض

⁴⁴ المرجع السابق رقم 12

الأمر مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي تتبعها، وطرق تطبيقها، ومدى كفاية الإفصاح عنها في القوائم المالية، فإذا كانت مثل هذه الاختلافات مهمة بالنسبة للقوائم المالية، يجب على المراجع أن يبدي رأي متحفظ أو رأي عكسي. وهكذا يتضح ضرورة أن يوضح المراجع الخارجي في تقريره أسباب اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة وأثارها على القوائم المالية، وبيان ما إذا كانت تحسن من الموقف المالي للمنشأة أم لا، وذلك عن طريق إضافة فقرة في تقريره تشير إلى هذا التغيير المحاسبي وأسبابه وأثاره، وبيان ما إذا كانت إدارة المنشأة قد حققت أهدافها من إجراء هذا التغيير المحاسبي أم لم تحققه.⁴⁵

إن المراجع الخارجي لابد أن يتزود بمعلومات عن الدوافع أو المحددات الحقيقية والكامنة وراء قرارات إدارة منشآت الأعمال بشأن اختيار أو تغيير الطرق والسياسات المحاسبية، وخاصة في حالة منشآت الأعمال المتعثرة، إذ تميل الإدارات في تلك المنشآت المتعثرة لإجراء اختيارات أو تغييرات للطرق السياسات المحاسبية لتحقيق أغراض معينة أو لإخفاء مشاكل الأداء بها، أو للالتفاف حول مواقف تعاقدية معينة، أو لرسم صورة جيدة للمنشأة، ففهم وإدراك مراجع الحسابات للدوافع والمحددات الحقيقية والكامنة وراء قرارات الإدارة بشأن اختيار أو تغيير الطرق والسياسات المحاسبية، واستجابته واستناده إلى ذلك في تخطيطه للأعمال التفصيلية لعملية المراجعة، سوف يمكنه من التخطيط السليم لحجم عينة المراجعة، ومن ثم التخطيط للملائم للوقت والتكلفة اللازمة لإنجاز عملية المراجعة، وبالتالي تحقيق الكفاءة والفاعلية في أدائه لعملية المراجعة.

هذا ويمكن الحد من الغش والتلاعب المحاسبية في القوائم المالية عن طريق ما يلي:

أ. فيما يتعلق بالتحكم في توقيت تنفيذ العمليات، فيمكن تضيق نطاق ذلك عن طريق إعادة التقييم المستمر البنود داخل الحسابات، ومن ثم فإن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة يتم تحديدها كل عام بمجرد حدوث وليس عند الرغبة في التخلص من الأصل

⁴⁵ المرجع السابق رقم 12

ب. فيما يتعلق بالعمليات المصطنعة فيمكن معالجتها عن طريق تطبيق مفهوم "الجوهر فوق الشكل" أي أن الجوهر الاقتصادي للعملية وليس الشكل القانوني لها وهو الذي يحدد الجوهر المحاسبي، وبالتالي فإن العمليات المتعلقة بعضها ببعض سوف يتم المحاسبة عنها على أساس أنها عملية واحدة

ج. إن إساءة استخدام عملية التقدير الشخصي يمكن علاجها بطريقتين، إحدى هاتين الطريقتين تحديد القواعد التي تحكم أو تقلل من التقدير الشخصي، ويلعب المراجعون دوراً في تحديد هذه التقديرات غير السليمة، أما الطريقة الأخرى فهي تطبيق مفهوم "الثبات والاتساق" أي أن المنشأة التي تختار السياسة المحاسبية تناسب سنة معينة لا بد لها أن تستمر في تطبيقها في السنوات التالية.⁴⁶

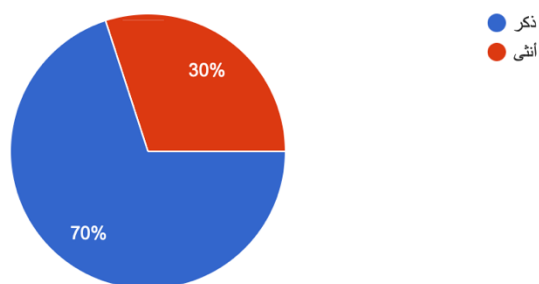
⁴⁶ المرجع السابق رقم 12

الاستبانة المعدة من قبل الباحثين عن مدى وعي المجتمع بالاحتيالات في القوائم المالية

وأثرها في الشركات المساهمة، وشارك فيها عدد ٥٠ شخصا

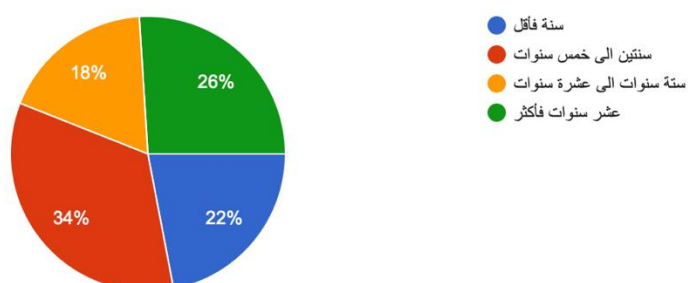
الجنس:

50 ردًا



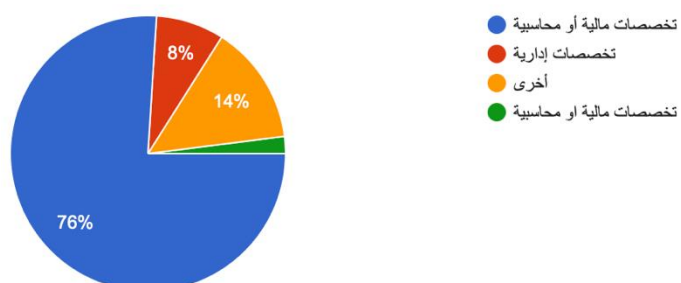
الخبرة العملية:

50 ردًا



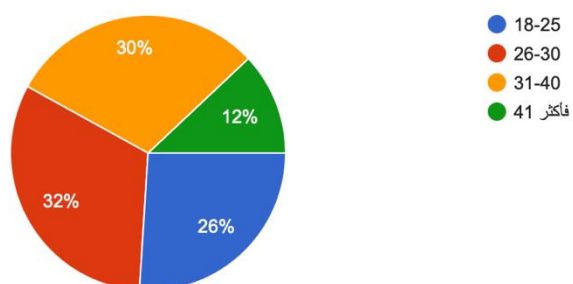
التخصص العلمي:

50 ردًا



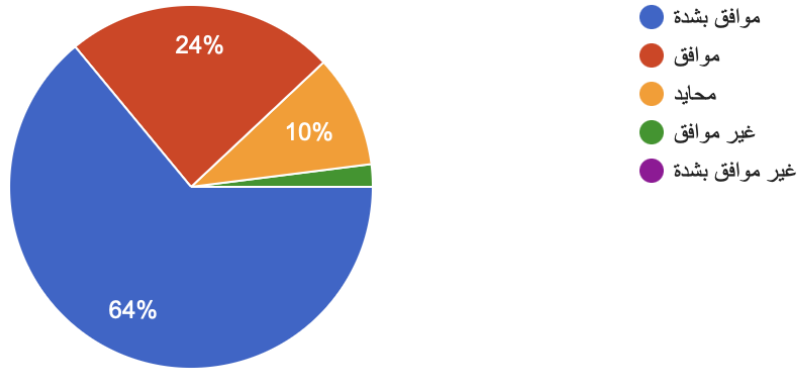
الفئة العمرية:

50 ردًا



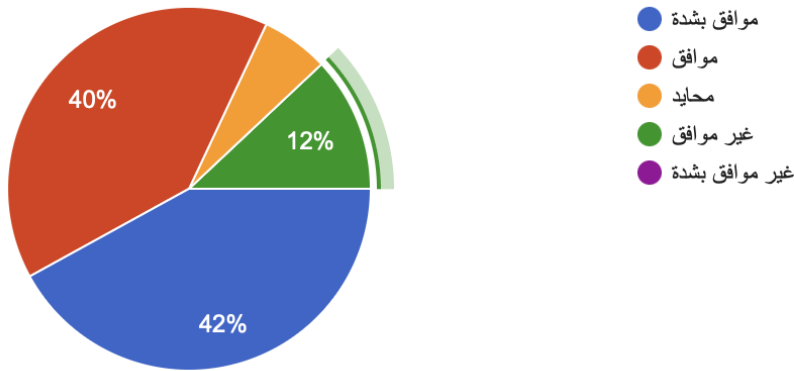
1- وجود إدارة المراجعة الداخلية في الشركات يحد من الاحتيال.

50 ردًا



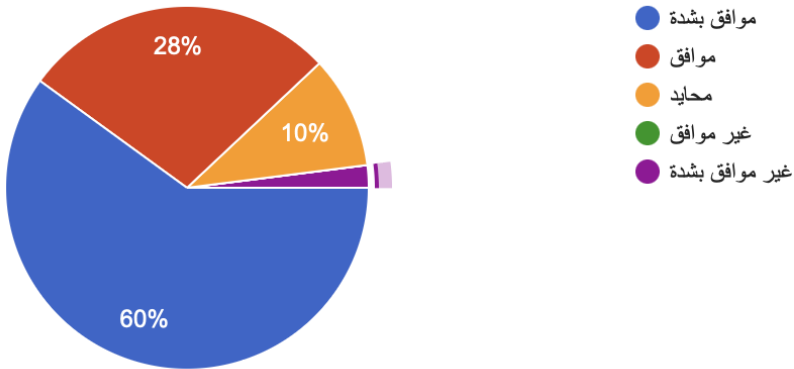
2- يتمثل دور المحاسب القانوني في اكتشاف الاحتيال داخل الشركات.

50 ردًا



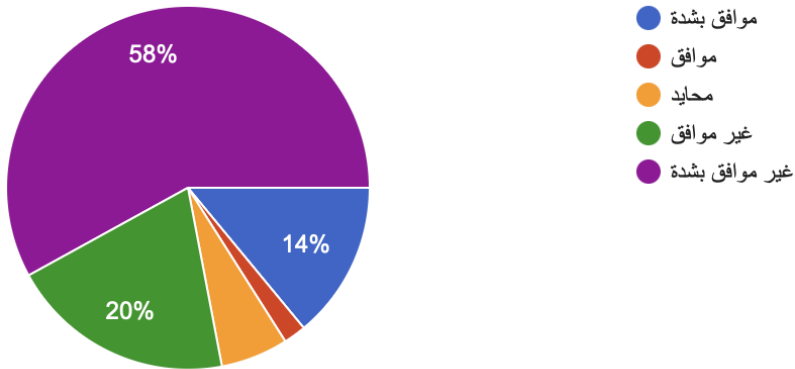
3- تثقيف موظفين المنشأة عن الاحتيال له دور أساسي في كشفه.

50 ردًا



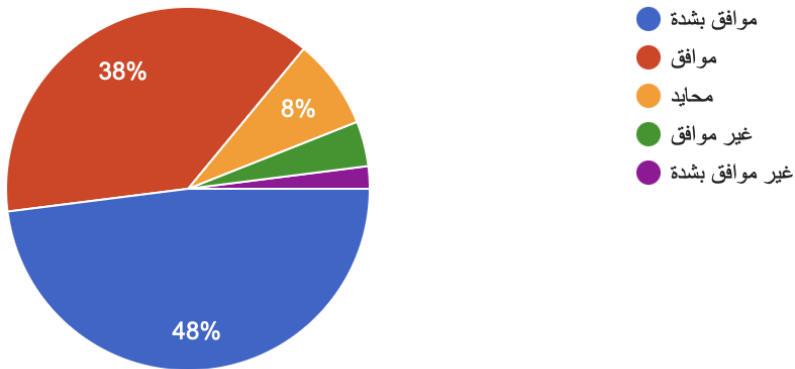
4- الاحتيال في القوائم المالية ليس له اثر على المستثمرين.

50 ردًا



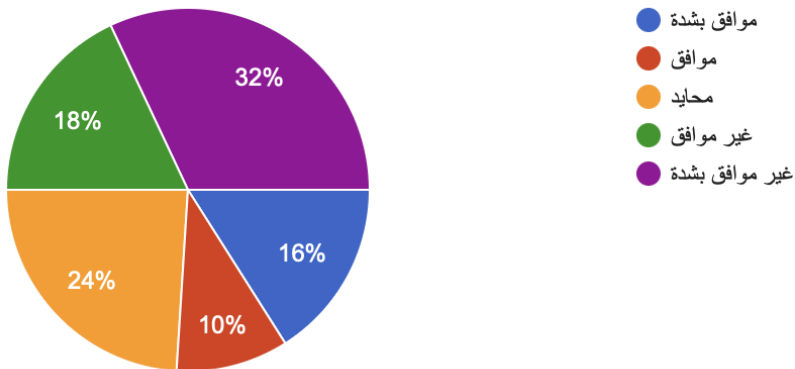
5- اتباع المبادئ والمعايير المحاسبية يحد من الاحتيال في القوائم المالية.

50 ردًا



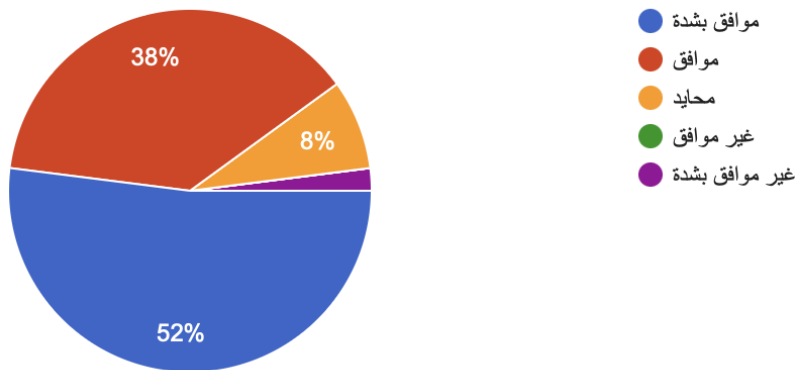
6- دائما ما يكون الاحتيال بغرض تحقيق المنفعة للشركة

50 ردًا



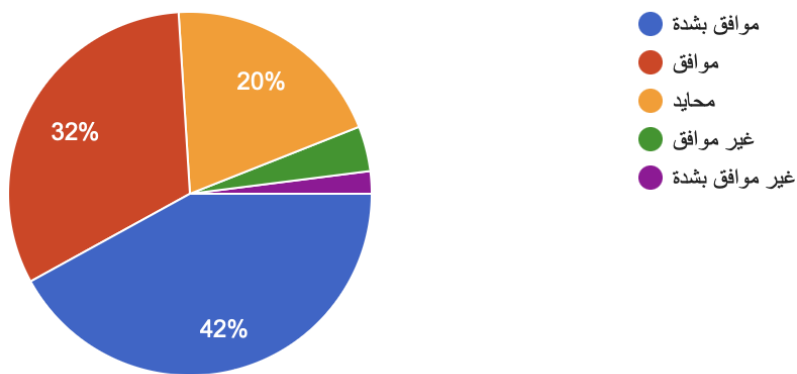
7- تعتبر الضوابط الرقابية الفعالة إحدى أقوى الوسائل في منع الأنشطة والأفعال الاحتيالية.

50 ردًا



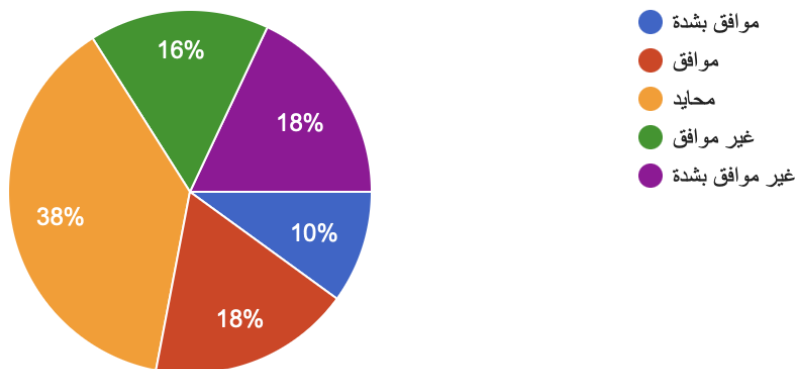
8- نقص خبرة بعض المراجعين الخارجيين يعد سببا يحول دون اكتشاف الاحتيال

50 ردًا



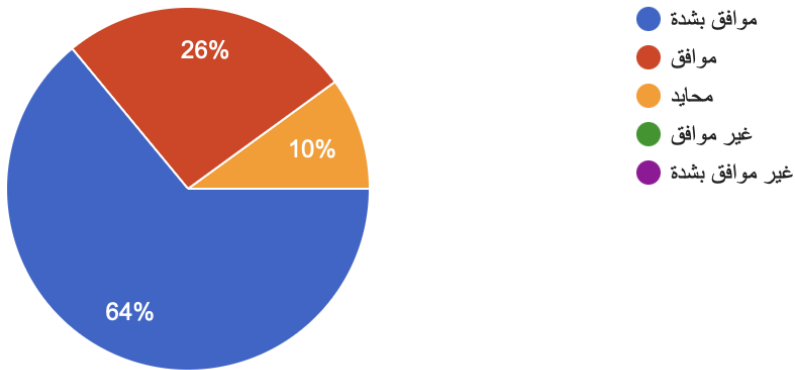
9- لا تعتبر زيادة العمر الانتاجي للأصول احتيالا.

50 ردًا



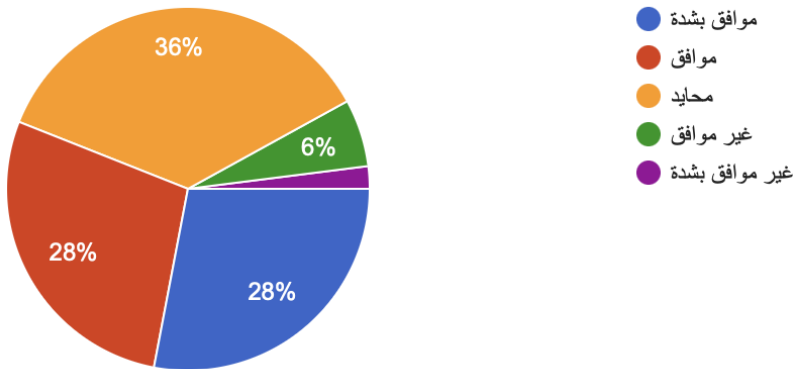
10- يعتبر الافصاح عنصرا أساسيا ومتمما للقوائم المالية.

50 ردًا



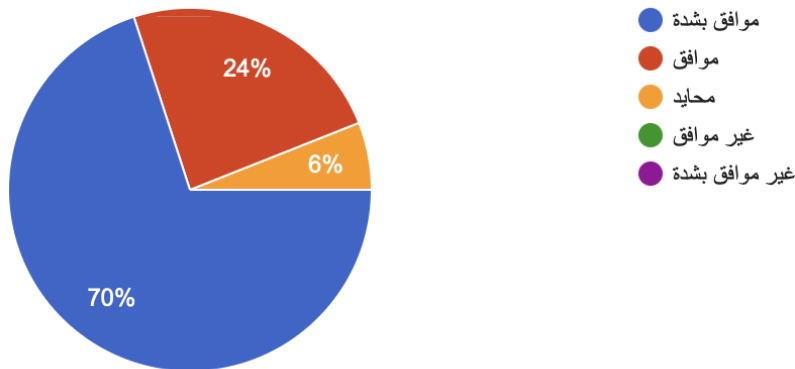
11- تعتبر المحاسبة القضائية إحدى آليات ضبط واكتشاف الاحتيال.

50 ردًا



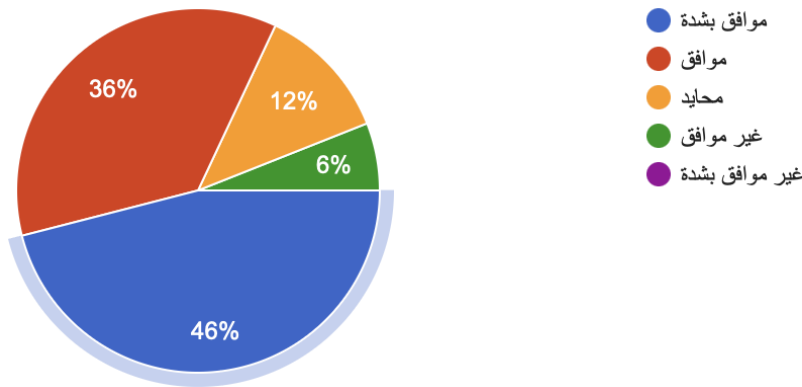
12- للاحتيال آثار سلبية كبيرة على الافراد والمجتمع .

50 ردًا



13- تعتبر إدارة المنشأة هي المسؤولة عن العرض المحايد للقوائم المالية.

50 ردًا



وبعد الرجوع إلى نتائج الاستبانة، تبين للباحثين ما يلي:

- تبين في نسبة وعي المجتمع بكيفية الاحتيال، وخطره، حيث أظهرت الاستبانة نسبة وعي مرتفعة، علما بأن أغلب المشاركين من ذوي التخصصات ذات الصلة.
- لا يتمثل الدور الرئيسي لمراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، وإنما يتمثل بإعطاء رأي في عنها، مغايرا لنتائج الاستبانة والتي تشير إلى قلة وعي المشاركين بظنهم أنه دور أساسي للمراجع.
- قد يكون الاحتيال أحيانا بغرض تحقيق الضرر بالمنشأة وليس بغرض تحقيق المنفعة لها، إذ تبين أن نسبة ٥١٪ من المشاركين يضمن أن الاحتيال يكون بغرض تحقيق المنفعة.
- تبين قلة دراية ٣٨٪ من المشاركين بأن التلاعب بالأعمار الإنتاجية للأصول يعد احتالا.

Conclusion الخاتمة

استهدفنا في هذا البحث دراسة الاحتيال في القوائم المالية في الشركات المساهمة، وتحديد الأنواع والصور المختلفة للغش والتلاعب المحاسبي، وهو سلوك يؤدي إلى إعداد قوائم مالية مضللة يعتمد عليها كثير من المستخدمين كالمساهمين والمستثمرين والدائنين ونحوهم، وتحديد كيفية اكتشاف تلك الأساليب، ولتحقيق هذي الأهداف تناولنا الكثير من النقاط، مثل تحديد مفهوم وأنواع الغش والاحتيالات المالية المختلفة وكيفية اكتشافها في القوائم المالية مثل اكتشاف الإيرادات الوهمية والخداع في الأصول والالتزامات واكتشاف الاحتيال الموجود في قائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، كذلك تناولنا الأنواع الحديثة لتلك الأساليب، باعتبار أن الفساد المالي ظاهرة عالمية منتشرة حول العالم، كونه قضية تعاني منها الشركات، وذلك أن الاحتيال يعتبر سوء تطبيق متعمد للمبادئ المحاسبية، وهو سلوك خاطئ يؤدي إلى تظليل نتائج الفترات المالية، وسلب المدخرات والاملاك الخاصة والعامة، ولذا يرى البعض أن الحل ينحصر في تطبيق القوانين والمعايير المحاسبية الدولية فقط، بل الأمر أوسع من ذلك، ولذلك يحسن الانتباه إلى أن أخلاقيات مطبقي القوانين تعد عنصرا مركزيا في تجنب ذلك.

والحاصل هو أن الدوافع التي تسببت بالاحتيال وجود الفرصة المتاحة، وضعف النفس البشرية والوازع الديني، والضغط المادية، وإذا تأملنا في صور الاحتيال وجدنا أن الدوافع متقاربة فيما بينهم، كما أن الإدارة هي المسؤولة عن إنشاء نظام رقابة داخلية فعال، وإيجاد أقسام مستقلة للمراجعة الداخلية، كما يبذل المراجع الخارجي المزيد من الجهد في تحديد مواطن الخطر وأن يتحلى بالأمانة والاستقامة والعناية المهنية الفائقة.

وأما عن نتائج البحث:

تم التوصل إلى عدد من النتائج من خلال بحثنا هذا وهي:

- على المنظمات والجمعيات المهنية القيام بالبحث عن وسائل جديدة لضبط أخلاقيات المهنة فضلا عن تطوير وتعديل معايير المراجعة الداخلية ومعايير المحاسبة الدولية المعمول بها حاليا، بشكل يقلل الخيارات الكثيرة التي تمكن المتلاعبين من استغلالها بشكل مخالف
- أهمية دور المراجعين الداخليين داخل الشركة وتمكينهم داخل المنشأة
- أهمية دور لجنة المراجعة داخل الشركة لمتابعة تنفيذ دور إدارة المراجعة الداخلية
- أن تتخذ الشركة خطوات استباقية هي أفضل طريقة للقضاء على الاحتيال مثل تطبيق الضوابط الداخلية وأنظمة الرقابة.

التوصيات:

- التأكد من كفاءة موظفي قسم المراجعة الداخلية داخل الشركات المساهمة ليتمكن من اكتشاف حالات الاحتيال والتلاعب
- إصدار قرار بالحق أقصى العقوبات في حال ثبوت حالة احتيال داخل الشركة
- تثقيف منسوبي الشركة بصور الاحتيال والتلاعب والمبادرة بالإبلاغ في حال الشبهة.
- المحافظة على سرية معلومات مقدم بلاغ شبهة الاحتيال
- توعية المستثمرين بأساليب الاحتيال
- ضرورة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية
- يجب على الشركات التأكد من تدريب موظفي المحاسبة على اتباع المعايير والقواعد المقبولة قبولا عاما.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: الاحتيال في القوائم المالية ليس له أثر على المستثمرين

الفرضية الثانية: اتباع المبادئ بشكل صحيح يحد من الاحتيالات في القوائم المالية

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير عند تطبيق المبادئ المحاسبية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي في الشركات المساهمة.

تبين عدم قبولية الفرضية الأولى وقبولية الفرضيات الثانية والثالثة.

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي، د. براهيم فوزية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2022
3. المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي، ميعاد ناصر جار الله وهدى إبراهيم السيد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2022
4. أساسيات التدقيق الداخلي، IIARF، المعهد الدولي للمراجعين الداخليين، 2021
5. مقال شركة المساهمة، المحامية رباب أحمد المعبي، محاماة نت، 2019
6. الاحتيال في السوق المالي السعودي، د زينب صلاح الدين الضهيري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2018
7. جرائم الاحتيال، ستار مجهول، وزارة الداخلية في بغداد، 2017
8. مبادئ المحاسبة والتقرير المالي د. وليد الشباني، العبيكان، 2014
9. اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، د. سامح رضا، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010
10. جريمة النصب والاحتيال، الشيخ عبدالعزيز الشبرمي، مجلة العدل العدد 39، 2008
11. Gary Porter and Curtis Norton, Financial Accounting-The impact on Decision Makers, 2nd edition
12. Intermediate Accounting IFRS Edition, Donald E. Kieso PHD, CPA, John Wiley & Sons, Inc., 2018

Abstract

We must first discuss the financial statements in order to detect fraud in them.

Financial statements are written records that provide a comprehensive overview of an organization's financial performance. They are used to assess the company's current financial position and to make decisions about future investments. Financial statements include the balance sheet, income statement, cash flow statement, and statement of changes in equity.

The balance sheet provides an overview of a company's assets, liabilities, and owners' equity at a particular point in time. It is used to determine the company's financial health by comparing its assets with its liabilities.

The income statement primarily focuses on the revenues and expenses incurred by a company over a period of time. It is used to calculate net income or loss for that period as well as compare it with previous periods.

The cash flow statement gives insight into how much cash was generated by operations during a period of time and how much was spent on capital expenditures such as equipment or buildings. It helps investors understand if the company has enough cash to meet its obligations.

Fraud in the financial statements of joint stock companies can have a significant impact on all stakeholders involved. Investors, company employees, and creditors are the primary victims of financial statement fraud. It can lead to a decrease in stock prices, loss of investor confidence and trust, and an overall negative impact on the company's reputation.

Financial statement fraud is a serious issue that can have long-term repercussions for businesses. It is committed when people with access to and information manipulate data to make the company appear more successful than it actually is. This type of fraud can be difficult to detect, but there are certain warning signs that can help companies identify fraudulent activity.

To detect financial statement fraud, companies should be aware of warning signs such as unusual or unexplained transactions, sudden changes in cash flow or revenue, and discrepancies between financial statements and actual results. Companies should also take steps to ensure proper internal controls are in place to prevent the misuse of data or other fraudulent activities. The No. 1 way to prevent financial statement fraud is by having a strong system of internal controls and auditing procedures in place.

Financial statement fraud has been increasing due to advances in technology and increased competition among companies. Companies are increasingly using sophisticated methods to manipulate their financial statements in order to deceive investors or creditors. This can lead to serious consequences for all involved parties, including legal action against the company or its management.

The best way to eliminate financial statement fraud is for companies to take proactive steps such as implementing internal controls and monitoring systems that detect any attempts at manipulation or deception. Companies should also ensure that their accounting personnel are properly trained and follow established accounting standards when preparing financial statements.

الملاحق " مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، وليد محمد الشيباني، العبيكان، 2014"

الشكل ١-١

منشأة الشهد لخدمات الطالب قائمة المركز المالي (30 رمضان 1433)		
<u>الأصول</u>		
	<u>الأصول:</u>	
	التقديرة	20,500 ريال
	مدينون	4,600
	أدوات مكتبية	3,200
	معدات	<u>10,000</u>
	إجمالي الأصول	<u>38,300 ريال</u>
<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>		
	<u>الالتزامات:</u>	
	دائنون	3,200 ريال
	<u>حقوق الملكية:</u>	
	حقوق الملكية (من قائمة التغير في حقوق الملكية)	35,100
	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	<u>38,300 ريال</u>

الشكل ١-٢

منشأة الشهد لخدمات الطالب قائمة الدخل عن الشهر المنتهى (30 رمضان 1433)		
	جزئي	كلي
الإيرادات:		
إيرادات الخدمات		14,000 ريال
المصروفات:		
مصروف الرواتب	1,800 ريال	
مصروف كهرباء	1,200	
مصروف إعلانات	500	
مصروفات التشغيل	<u>400</u>	
إجمالي المصروفات		3,900
صافي الربح		<u>10,100 ريال</u>

الشكل ١ - ٣

منشأة الشهد لخدمات الطالب قائمة التغير في حقوق الملكية عن الشهر المنتهى (30 رمضان 1433)		
	جزئي	كلي
حقوق الملكية (1 رمضان 1433)		- صفر- ريال
يضاف إليه:		
إضافات رأس المال	30,000 ريال	
صافي الربح	10,100	<u>40,100</u>
		40,100
يخصم منه:		
المسحوبات		(5,000)
حقوق الملكية (30 رمضان 1433)		<u>35,100 ريال</u>

منشأة الشهد لخدمات الطالب قائمة التدفقات النقدية عن الشهر المنتهي في (30 رمضان 1433)		
	جزئي	كلي
<u>النقدية من الأنشطة التشغيلية:</u>		
نقدية محصلة من إيرادات الخدمات	7,000 ريال	
نقدية محصلة من المدينين	2,400 +	
مصروفات مدفوعة نقداً	3,400 -	
سداد الدائنين	500 -	
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية		5,500 ريال
<u>النقدية من الأنشطة الاستثمارية:</u>		
شراء معدات		(10,000)
<u>النقدية من الأنشطة التمويلية:</u>		
استثمارات صاحب المنشأة	30,000	
مسحوبات نقدية	(5,000)	25,000
صافي الزيادة في النقدية		20,500
رصيد النقدية أول الفترة		صفر
رصيد النقدية في نهاية الفترة		20,500 ريال